سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة النفط عام ١٩٦٧

دراسة وثائقية

د. عبد الواحد النبوي عبد الواحد

قسم التاريخ والحضارة– جامعة الأزهر

تناولت الكثير والكثير من الأدبيات السياسية والتاريخية أزمتي نفط ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ بالتحليل والدراسة، لما صاحبهما من صخب كبير وقت حدوثهما وتأثرت بهما شعوب كثيرة، وتغيرت، سياسات دول وأنظمة اقتصادية وسياسية ودفاعية استجابة للمتغيرات التي فرضتها حركة الأزمتين، إلا أن أزمة ثالثة واكبت حرب يونيو ١٩٦٧، لا تقل أهمية عن الأزمتين، لم تلق نفس الاهتمام من الباحثين في مجالي السياسة والتاريخ وحتي الاقتصاد.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قوة كبري وقطب دولي مهم وعنصرًا مؤثرًا في معالجة أزمتي ١٩٥٦ ، ١٩٧٣، بدور كبير في إدارة أزمة نفط ١٩٦٧، بل كانت هي من تقود إدارة الأزمة، فهل سلكت سياسات مختلفة لمعالجة أزمة ١٩٦٧ مما أضعف من تأثيرها فلم تحدث صخبًا على قدر أزمتي ١٩٥٦، ١٩٧٣، وجعلها تتوارى في صفحات التاريخ، وهل استفادت الولايات المتحدة من دروس أزمة ١٩٥٦، مما جعلها تعالج الأزمة بسياسات أكثر فعالية؛ فقضت على تأثيرها وأضعفتها لدرجة جعلتها، غير فاعلة في السياسة الدولية، وهل الوضع العربي والدولي كان مختلفًا عن عامي ١٩٥٦، ١٩٧٣، مما ساعد الولايات المتحدة على تنفيذ خططها للتقليل من آثار الأزمة.

إن العديد من الأسئلة تحتاج الكثير من الإجابات التي يجب أن يكون مصدرها معلومات من مصادر رصينة وأصلية حتى يمكن رسم صورة أقرب للحقيقة والواقع، الذي جعل هذه الأزمة لا تحدث صخبا، أو تأثيرا في السياسة الدولية في ذلك الوقت، وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة علي الكثير من الأسئلة من خلال مجموعة مهمة من الوثائق الأمريكية والبريطانية، وهي عماد هذه الدراسة والتي أرخت لحوادث الأزمة من جميع جوانبها.

مصالح وسياسة الولايات المتحدة النفطية قبيل نشوب الأزمة:

عندما بدأت بوادر التوتر في المنطقة العربية، منذ مايو ١٩٦٧، بدا أن أزمة النفط التي واكبت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تطل برأسها مرة أخرى، في ظل التطورات المتسارعة، لحالة التوتر التي كانت تزداد سخونة كل يوم، وقد تؤدي إلى قيام الحرب بين العرب وإسرائيل.

وكان العالم العربي قبيل أزمة نفط ١٩٦٧ يمتلك مايقرب من ٥٨,٥ % من احتياطيات النفط العالمي، ويمتاز بسهولة استخراجه، مما يخفض مصاريف الإنتاج، فكانت تكلفة استخراج برميل النفط في الخليج العربي مابين ٦ – ٩ سنتات في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ١٥١ سنتًا للبرميل الواحد، ويتميز بتكلفة نقل أقل، لقربه من مناطق الاستهلاك وهو ما يعني زيادة الأرباح[١]، وتسيطر الشركات الأمريكية على ما يوازي ٥٧,٦% من امتيازات النفط في العالم العربي[٢]

وقد وصل إجمالي الإنتاج العربي من النفط في عام ١٩٦٧ إلى ٩,٦ مليون برميل يوميًا ما يوازي ٣,٥٠٤ مليار برميل سنويا، في حين كان إنتاج العالم من النفط عام ١٩٦٧ حوالي ٤٠ مليون برميل يوميًا، ففي الجناح الأسيوي، تنتج المملكة العربية السعودية، ٣,٢ مليون برميل يوميًا، ودولة الكويت ٢,٩ مليون برميل يوميًا، وجمهورية العراق ٩ ملايين برميل يوميًا، وكان إجمالي إنتاج النفط من دول الجناح الأسيوي ٧ ملايين برميل يوميًا، وفي الجناح الإفريقي، كان مصر ١ مليون برميل يوميًا، والمملكة الليبية ١,٧ مليون برميل يوميًا، وجمهورية الجزائر ٨ ملايين برميل يوميًا، وكان إجمالي إنتاج النفط من دول الجناح الإفريقي ٢,٦ مليون برميل يوميًا[٣].

وهذا الإنتاج في عام ١٩٦٧ يعادل حوالي ٢٥ % من إنتاج العالم تقريبًا و١٠٠% من إنتاج الولايات المتحدة تقريبا، وتبيع الشركات الأمريكية النفط العربي لأوروبا وبعض دول آسيا وإفريقيا ويغطي أكثر من ٨٢% من احتياجات

إيطاليا، وبريطانيا ٦٩% وألمانيا الغربية ٧٣% وفرنسا ٨٢,٩% وهولندا ٨٢,٨% وأسبانيا ٨١,٦%، والقوات العسكرية للولايات المتحدة فيما وراء البحار تعتمد اعتمادًا كبيرًا عليه، ويبلغ مجموع ما يحتاجه المجهود الحربي الأمريكي في آسيا ١٢٠ مليون برميل في العام تقدر تكاليفها ٢٤٠ مليون دولار، وإذا فرض حظر عليها تتكبد الولايات المتحدة زيادة على ما تنفقه ٢١ مليون دولار شهريا[٤].

وظهر واضحًا أن هناك مشكلة حقيقية، أمام الولايات المتحدة؛ فكيف يمكن أن تعوض هذه الكمية الضخمة من النفط؟ إذا ما قامت الحرب بين العرب وإسرائيل، وقرر العرب جميعًا إيقاف ضخ النفط، وتحدث أزمة مثلما حدث في عام ١٩٥٦.

وشركات النفط الأمريكية من أهم قنوات الاتصال مع حكومات الشرق الأوسط، بجوار وزارة الخارجية الأمريكية، ونفط الشرق الأوسط يسهم بقوة في ميزان المدفوعات الأمريكية، والحكومة الأمريكية ترى أن الاحتفاظ به مسألة أمن قومي، لا يجب تعريضه للخطر،[٥] وهو إحدى الأدوات المهمة للولايات المتحدة لإبقاء أفضلية اليد الطولى لها في إدارة العلاقات الأمريكية – الأوروبية، فشركات النفط الأمريكية هي المسئولة بشكل كبير عن توفير احتياجات معظم الدول الأوروبية من النفط بما تمتلكه من حقوق إنتاج وتكرير في المناطق العربية.

ومنذ بداية مايو ١٩٦٧ لوحظ لمكتب الغاز والنفط بوزارة الداخلية الأمريكية Office of Oil and Gas, Department of the Interior توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ، فبدأ في دراسة أثر ذلك، على إمدادات النفط للولايات المتحدة وحلفائها، وقدمت في الشهر نفسه اللجنة الفرعية للأمن النفطي The Petroleum Security Subcommittee[٦] وهي إحدي لجان إمدادات النفط المستورد The Foreign Petroleum Supply Committee[٧] توصيات لوزارة الدفاع الأمريكية باتخاذ إجراء وقائي، لاستمرار تدفق ٢٠٠ ألف برميل يوميًا تقريبا،

أي ٧٣ مليون برميل سنويًا تقريبًا، تشتريها من معامل تكرير النفط بالخليج العربي، للقوات الأمريكية في المحيط الهادي وهذه الكمية من النفط، تمثل ٨٠ % من إجمالي ما تستخدمه هذه القوات.(٨)

لقد بدا أن التخطيط الاستراتيجي للإدارة الأمريكية، دخل مرحلة تنسيق الجهود، لتلافي حدوث أزمة نفط، مثلما حدث في عام ١٩٥٦، وليس ذلك على المستوي القومي الأمريكي بل امتد لدراسة تأثير الأزمة المحتملة على مستوى حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين في أوروبا وآسيا.

وفي ٢٣ مايو ١٩٦٧ ومع التطور المتسارع للحوادث في الشرق الأوسط اجتمع جون ج . أوليفر John G. Oliver مدير مكتب الوقود والطاقة بقسم الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs, Department of State مع مسئولي وزارة الداخلية، لمناقشة الآثار المحتملة لأزمة الشرق الأوسط على إمدادات النفط ، وحضر الاجتماع مسئولون من أقسام الشئون الأوروبية بوزارة الخارجية، ومجموعة العمل الخاصة بفيتنام، وخلص نقاشهم إلى أن أقل الأضرار من الأزمة خسارة خطين من خطوط أنابيب البترول، وأن أسوأها خسارة كل النفط العربي بسبب قرارات الحكومات أو أعمال التدمير التي يمكن أن تقوم بها الشعوب، والتقدير الأقرب للواقع من وجهة نظرهم هو منطقة وسطى بين الاحتمالين، أما الخسارة المهمة؛ فكانت في نظرهم، إغلاق قناة السويس، وكانت قدرات الولايات المتحدة النفطية تستطيع تحمل خسارة الإمدادات النفطية من دولتين فقط من الخمس الكبري في إنتاج النفط في الشرق الأوسط وهي (إيران – العراق – الكويت – المملكة العربية السعودية – المملكة الليبية) بالإضافة إلى إغلاق قناة السويس، ووقف الإنتاج في الكويت والمملكة العربية السعودية يؤدي إلى قلق شديد في أوروبا واليابان، حيث تعتمدان على نفطهما بشكل

كبير في حياتهما اليومية، وقدم الإنتاج المتوفر من الدول غير العربية المرتبطة بالولايات المتحدة بعلاقات قوية بالإضافة للإنتاج المحلي الأمريكي حلاً جزئيًا، لها للتغلب على غياب النفط العربي، ووضع الخبراء الأمريكيين جدولاً بالكميات التي يمكن بها تعويض توقف إنتاج النفط العربي فور بدء الأزمة وخلال ستة أشهر من بدايتها كالتالي(٩):

المكان	فور نشوب الأزمة	خلال ستة أشهر
أمريكا الشمالية	١ مليون برميل يوميًا	٢,٥– ٣ ملايين برميل يوميًا
نيجيريا	٠٢,, مليون برميل يوميًا	٠٣٥,, – ٠٥,, مليون برميل يوميًا
إندونيسيا	٠١,, مليون برميل يوميًا	٠١٥,, – ٠٣,, مليون برميل يوميًا
إيران	٠٣,, مليون برميل يوميًا	٠٨,, مليون برميل يوميًا
الإجمالي	١,٦ مليون برميل يوميًا	٣,٨ – ٤,٦ مليون برميل يوميًا

وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن تستطيع تعويض الإنتاج العربي اليومي من النفط من مصادر أخرى نهائيًا وأن أقصى ما تستطيعه هو تعويض ٥٠ % من الإنتاج اليومي خلال ٦ أشهر، والولايات المتحدة سوف تتحمل وحدها تعويض حوالي ٧٠ % مما يمكن توفيره سواء فورا أو خلال ٦ أشهر من بدء الأزمة.

وكانت أوروبا تستورد ٧,٥ مليون برميل يوميًا تكلفها في ذلك الوقت ٦,٧ مليار دولار سنويًا، وطبقًا لتقدير خبراء الإدارة الأمريكية فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تتيح لأوروبا ٣,٩ مليون برميل يوميًا توازي ٥٢% من احتياجات أوروبا، وتتكلف ٥,٧ مليار دولار سنويًا، بارتفاع في الأسعار يصل إلى حوالي

٦٧% أي أن فاتورة النفط السنوية لأوروبا سوف تصل إلى مايقرب من ١١ مليار دولار.

وخرج في ٢٣ مايو تقدير مبدئي من مكتب الوقود والطاقة حول وضع إمدادات النفط من دول الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب ووجود تدخل لدعم إسرائيل أوعدم تدخل كالتالي[١٠]:

الإنتاج	الحرب بدون تدخل	الحرب والدعم المباشر لإسرائيل مثل استخدام الأسطول السادس الأمريكي
ليبيا: ١,٧ مليون برميل يوميًا سوف تتعرض لضغوط من عبد الناصر وكثير من العمال العرب يعملون في حقول النفط.	من المحتمل أن تستمر في إمدادات النفط على الأقل للدول الأوروبية المحايدة.	قد تذعن الحكومة الليبية لضغوط عبد الناصر وتغلق حقول النفط، وقد تتعرض هذه الحقول للتخريب
الكويت: ٢,٩ مليون برميل معرضة لضغوط عبد الناصر – عدد الأجانب يفوق عدد المواطنين في الدولة ١:٢.	ستتعرض شركات النفط الكويتية لبعض الضغوط ومن المحتمل أن تستمر الكويت في تزويد اليابان والدول الأوروبية المحايدة.	ستتعرض لضغوط قوية لإغلاق الحقوق أو على الأقل تأميمها لو رفضت حكومة الكويت وهناك احتمال كبير لتخريب حقول النفط.
السعودية ٣,٢ مليون برميل معرضة	هناك ميل الحكومة في أن تظل في حالة الإنتاج	من المحتمل أن تنصاع الحكومة السعودية للضغوط الوطنية لإغلاق أو

لضغوط عبد الناصر ولكنها مثل بقية العرب مهتمة بالكرامة العربية في مواجهة إسرائيل.	الكامل – هناك أيضا خطر التخريب.	تأميم حقول النفط.
العراق: ٩. من المليون برميل يوميًا. تدعم الحكومة العراقية مفهوم التضامن العربي ورفضت توقيع هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٨	ستكون هناك ضغوط لإغلاق أو تأميم شركة النفط أو على الأقل منع الإمدادات عن الاستعماريين	ضغوط متزايدة من أجل تأميم النفط
إيران: ٢,٥ مليون برميل يوميًا وهي دولة غير عربية من أعداء عبد الناصر وصديقة لإسرائيل إنتاج نفطها من المناطق التي يكثر فيها العرب أصحاب النزعة القومية، ولكنهم غير مؤثرين	احتمالات لمحاولات التخريب	تزداد احتمالات محاولات التخريب ولكن يزداد أيضًا حذر الحكومة

شركات النفط العراقية وأرامكو: ١,١ مليون برميل يوميًا	وقف الإمدادات	وقف الإمدادات إلا إذا أممت الحكومة العراقية شركات النفط

ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ عدة أمور لعل أهمها:

أن هذا التقدير تناول الدول التي تستثمر فيها الشركات الأمريكية، وركز على ردود الفعل الرسمية والشعبية في حالة نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل وقدم تصورًا لرد الفعل في هذه البلاد النفطية في حالة عدم وجود تدخل أجنبي أو في حالة وجود دعم غربي لإسرائيل وبخاصة من الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، وبدا من التقدير أن دوائر صنع القرار الأمريكي توقعت أن الحالة في البلاد العربية يمكن أن تكون كالتالي:

- معظم الدول العربية ستقع تحت ضغط جمال عبد الناصر وأن مبدأ التضامن العربي سيظهر إلى الوجود بشكل واضح.
- الحكومات العربية ستميل إلى الاستمرار في إمداد الدول الأوروبية المحايدة واليابان بالنفط.
- هناك احتمالات كبيرة لتعرض منشآت النفط للتخريب (تجربة ١٩٥٦).
- ستكون هناك ضغوط متزايدة من أجل تأميم النفط.
- الحذر من العمالة العربية العاملة في شركات النفط بالدول التي تناولها التقرير والتي يمكن أن تقوم بدور مماثل لما قامت به في ١٩٥٦.

وقدمت دوائر صنع القرار الأمريكي تحليلاً لتوجهات عبد الناصر قبل نشوب الصراع وبعد نشوبه في حالتي انتصاره أو هزيمته، وقبيل الحرب كان الأمريكيون يرون أن عبد الناصر لا يبدو ميالاً للقتال إلا أنه قد يستغل مناخ التصعيد للتخلص

من "الحكام المحافظين" في السعودية والأردن وأن ليبيا والكويت مهددتان، مثلهما إذا لم تتعاونا مع عبد الناصر، وإذا حقق نوع من النصر على إسرائيل؛ "سوف تصبح لديه هالة الزعيم المنتصر، مما يعقد الأمر" ما قد يدفع الشعوب والقوات المسلحة في البلدان العربية المحافظة للانقلاب على حكامهم، وفي حالة هزيمته واحتلال إسرائيل لأراض من مصر والأردن وسوريا ولبنان فقد رأى الأمريكيون أنه سيعلن أن العروبة مهددة ولن يكتب لها البقاء إلا إذا تم التخلص من "خدم الإمبريالية Lackies of Imperialism " وأن مخاطرته بالحرب ضد إسرائيل واردة وقد يتوقع الهزيمة، وسيحاول إنقاذ الموقف عن طريق الأمم المتحدة لكنه قد يحصل على مكسب إسقاط الأنظمة العربية في الأردن والسعودية وليبيا والكويت.(١١)

وقد بني الخبراء الأمريكيون تحليلهم هذا على طبيعة العلاقات العربية – العربية خلال عام ١٩٦٧ وما قبله وبخاصة منذ انفصال الوحدة المصرية – السورية وقيام الثورة في اليمن ومساندة مصر لها ومساندة المملكة العربية السعودية للإماميين.

الولايات المتحدة وإدارة الأزمة مع الدول العربية:

عندما قابل أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي، بروجهام Brougham نائب رئيس الشركة العربية الأمريكية للنفط "أرامكو"، في مطار بيروت في ٢٣ مايو ١٩٦٧،(١٢) أخبره أن الحرب ستنشب، بين العرب وإسرائيل، وعلى الولايات المتحدة أن ترفع يدها عن هذه الأزمة، وأن تعمل من خلال الأمم المتحدة، وألا تحاول أن تكون شرطي المنطقة؛ وحذر زكي يماني بروجهام بكلمات واضحة: "لو ساندت الولايات المتحدة إسرائيل بشكل مباشر فإن أرامكو يمكن أن تتوقع تأميمها إذا لم يكن اليوم فسيكون غدًا وإذا لم تخرج الولايات المتحدة من هذا الصراع فسوف يكون ذلك نهايتها في الشرق الأوسط"

"If the US directly supports Israel, Aramco can anticipate being nationalized, if not today, then tomorrow. If the US does not stay out of this conflict, the US is finished in the Middle East".

وأجاب يماني ردًا على تساؤله، لماذا تعارض السعودية وقوف الولايات المتحدة في وجه عبد الناصر ؟ بقوله "نحن جميعا عرب إن حكومتك ستكون حمقاء إذا لم تبتعد عن هذا الصراع ".

وبدا أن طبول الحرب تدق في العالم العربي[١٣]، وأن النفط سيكون إحدى الأدوات التي ستستخدم في المعركة؛ إذا ما بدأت؛ وعلى الأقل كان ذلك توجه الدول العربية التي ينظر إلى أنظمتها أنها ثورية مثل العراق والجزائر وسوريا ومصر؛ أما الدول الأخرى فإن الطبقة العمالية بها، المتشبعة بالأفكار الثورية المنطلقة من القاهرة ستجبر حكوماتها على الانصياع لأي قرار عربي يتعلق باستخدام سلاح النفط في المعركة، إن لم يكن إيمانا بأهمية المعركة ودور النفط فيها؛ فسيكون ذلك حفاظًا على أنظمة الحكم في بلادهم.

وسرعان ما بدأ إدخال النفط في المعركة التي يعد لها؛ ففي ٢٨ مايو ١٩٦٧ قرر مجلس الوزراء العراقي حظر شحنات النفط لأي دولة تشارك في العدوان الإسرائيلي على أي دولة عربية، كما قرر دعوة الدول العربية المنتجة للنفط للاجتماع في بغداد يومي ٤ – ٥ يونيو ١٩٦٧ لتنسيق الجهود لاستخدام سلاح النفط في حالة حصول اعتداء على أي دولة عربية.[١٤]

واجتمع ممثلو البلدان العربية المنتجة للنفط والدول العربية المشتركة معها في مؤتمرهم ببغداد في الرابع والخامس من شهر يونيو ١٩٦٧ وحضره مسئولون من العراق، مصر، لبنان، سوريا، الكويت، البحرين، ليبيا، أبوظبي، قطر، الجزائر، المملكة العربية السعودية[١٥].

وفي اليوم الثاني من الاجتماع وقع العدوان الإسرائيلي، وأخذت الجماهير العربية تهاجم السفارات الأمريكية في كل دول العالم العربي[١٦] ورأت الدول ذات النظام الثوري ضرورة تأميم شركات النفط فورًا ردًا على العدوان، وعارضت هذه الخطوة بشدة، الدول الملكية "المحافظة " والذي يعتبر النفط المورد الوحيد لاقتصادها، وتم التوافق على مجموعة من القرارات كالتالي[١٧]

- قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أوغير مباشر إلى الدول التي تعتدي أوتشارك في الاعتداء على سيادة أي دولة عربية أوعلى أراضيها أومياهها الإقليمية وبوجه خاص خليج العقبة، وقصد المؤتمر من العدوان الذي يؤدي إلى قطع النفط الحالات التالية:
  - ✓ الاعتداء المسلح المباشر من أية دولة لمساندة إسرائيل.
  - ✓ مد العون العسكري إلى العدو بأية صورة كانت.
  - ✓ محاولة إمرار السفن التجارية عبر خليج العقبة تحت حماية عسكرية أيا كان نوعها.
- لن يسمح بوصول النفط العربي بطريق مباشر أو غير مباشر للدول التي تعتدي أو شاركت في الاعتداء على سيادة أي دولة عربية أوحدودها أو مياهها الإقليمية، خصوصًا خليج العقبة.
- إن تورط أي دولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سوف يجعل ممتلكات شركاتها وموظفيها داخل حدود الدول العربية عرضة لقوانين الحرب وهذا يتضمن ممتلكات شركات النفط .
- وجود لجنة دائمة من وزراء الخارجية العرب تجتمع بعد ٤٨ ساعة من إعلانهم لمناقشة الاتجاهات الجديدة التي يمكن تصنيفها كاتجاهات معادية للأمة العربية.

- عقد اجتماع طارئ للدول العربية لدعم قرار تأميم ممتلكات الأفراد وشركات الدول المعتدية.
- حذر المؤتمر الشركات النفطية العاملة في الدول العربية من خطورة إمداد إسرائيل بالنفط بشكل مباشر أوغير مباشر أو بالتعاون مع آخرين وتطبيق المقاطعة العربية على المخالفين
- إن أي إعلان توقعه أي دول يؤثر على السيادة العربية على خليج العقبة سيكون ذلك خطوة مبررة لمنع ناقلات نفط الدول الموقعة على الإعلان من نقل النفط العربي.
- وزراء نفط الدول العربية المنتجة للنفط يتخذون القرارات الضرورية المتعلقة بالأزمة.
- طالب المؤتمر كل الدول الإسلامية والدول الصديقة المنتجة للنفط وبخاصة إيران لاتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وصول النفط لإسرائيل تحت أية ظروف.

ورغم قوة هذه القرارات وما يمكن أن تحدثه من تغيير، إذا تم تفعيلها، قد تنقل العرب إلى مجال حيوي جديد على الساحة السياسية الدولية وتحل كثيرًا من مشاكلات المنطقة المعقدة وأهمها المشكلة الفلسطينية، إلا السنوات السابقة على هذا الاجتماع وقراراته، شهدت حربًا عربية باردة بين المحافظين والثوريين العرب[١٨] وصلت مداها قبيل نشوب حرب ٥ يونيو وذهبت بالطرفين إلى حيث كان من الصعب جمعهم، على عمل عربي كبير، لمواجهة الولايات المتحدة الحليف الأول لإسرائيل.

وعندما زار نائب رئيس شركة أرامكو الملك فيصل في يوم نشوب العدوان نفسه قال له الملك بكآبة " إن القضية انتهت وإن العرب والإسرائيليين لا يمكن أن

يعيشا معًا فطرف ما لابد أن ينهزم في هذه الحرب " وحذر من تدخل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل لأن ذلك " لن يترك للعرب أي اختيار غير اتخاذ إجراءات ضد تلك الدول المتورطة في تقديم المساعدة لإسرائيل".[١٩]

وخوفًا من تعرض ممتلكات الشركة العربية الأمريكية للزيت "أرامكو" لمحاولات التدمير، على يد الجماهير الغاضبة، التقي مسئولوها مع الإدارة السعودية لتبرئة ساحة الشركة من أية علاقة بعدوان ٥ يونيو ١٩٦٧، وطالبوا وزير النفط السعودي بضرورة إصدار بيان يؤكد تعاون الشركة مع الحكومة السعودية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يشاركا في العدوان[٢٠]، ونظرًا لأن الحالة كانت من السخونة والاشتعال؛ بحيث كان يصعب على أي مسئول عربي مهما علا شأنه أوكانت شعبيته أن يعلن تبرئة ساحة الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الوقت الحرج، طلب وزير النفط السعودي، انتظار الوقت الملائم لإعلان ذلك.

ومنذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ بدأت الأخبار تتطاير من محطات الإذاعة والصحف العربية معلنة أن الولايات المتحدة وبريطانيا ساعدتا إسرائيل في العدوان[٢١]، واشتعلت مشاعر الغضب بين الجماهير العربية، ودعا الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب جميع الدول العربية للانضمام إلى قرارات الحظر، وحث العاملون على تفجير خطوط الأنابيب ومنشآت النفط في أي دولة عربية رفضت الانضمام له، واندلعت المظاهرات المناهضة للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية في السابع من يونيو، وفي البحرين أغلق مصنعان لتصفية الغاز بسبب الإضراب عن العمل، وتم مثل ذلك في باقي الدول العربية النفطية وغير النفطية[٢٢].

وكانت الولايات المتحدة تحصل على استهلاكها من النفط من الإنتاج المحلي، وكان لدى البحرية الأمريكية عقد لشراء النفط السعودي من شركة النفط العربية الأمريكية لمائة ألف برميل يوميًا، والوسيلة الوحيدة للضغط العربي على الولايات

المتحدة تأتي بوقف النفط العربي الذي يذهب إلى فيتنام للحرب؛ إذا تم تفعيل الحظـــر وسوف يذهب النفط إلى الشرق الأقصى عبر طرق أطول.[٢٣]

وأعلن العراق في السادس من يونيو وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب " military assistance to the enemy " "المساعدة العسكرية للعدو" ودعت باقي الدول العربية الأخرى لتنفيذ قرارات حظر النفط، كما جاءت في مؤتمر بغداد يونيو ١٩٦٧.[٢٤]

واستجابت حكومة الكويت فسيطرت على وسائل شحن النفط وأبدت استعدادها لمنع شحنه للولايات المتحدة وبريطانيا، وانتابت المخاوف الشركات الأمريكية العاملة في الكويت من طردها[٢٥]، وأضرب عمال النفط فيها عن العمل، حيث أغلقت شركة النفط الأمريكية Aminoil وشركة نفط الكويت وشركة Getty وكلها مسئولة عن إنتاج وتصدير نفط الكويت[٢٦] واستبعدت السفارة الأمريكية فيها تأميم ممتلكات الشركات الأمريكية.[٢٧]

وفي ليبيا تم حظر إنتاج وتصدير النفط إلى كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ويبدو ذلك راجعًا إلى اشتداد حركة القوميين العرب في ليبيا، وتم الاعتداء على مخازن بعض شركات النفط في ليبيا، وأضرب العمال بها عن العمل[٢٨] وعومل الأمريكيون والبريطانيون بشكل سيئ وتم الاعتداء على بعضهم، واضطر السفير الأمريكي في طرابلس نيوسم Newsom إلى قطع إجازته وعاد إلى عمله لمتابعة الموقف وعندما طلب مقابلة رئيس الوزراء حسين مازق لم يقابله تأثرا بالحالة العامة في الشارع العربي.[٢٩]

وتبع العراق والكويت وليبيا في حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، المملكة العربية السعودية، وكان هذا هو الفعل السائد في الدول العربية التي يتدفق منها النفط نحو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وفي الجزائر؛ جعلت الحكومة لكل شركة نفط أمريكية، مديرًا جزائريًا بجوار مديرها الأمريكي، واتجه المديرون الجزائريون، لفرض مزيد من السيطرة على مرافق الشركات وعلى مقاليد إداراتها، ووضع مدير شركة إسو Esso الأمريكي تحت المراقبة بشكل مستمر وتم مراقبة بريده وقطعت خطوط الاتصال بينه وبين الخارج والداخل ومنع من الخروج من مكتبه بأوراق، كما فتحت خزائنه الشخصية، ورغم احتجاج المسئولين الأمريكيين على هذا السلوك للوزراء الجزائريين[٣٠] إلا أن حالة الغضب العربية كانت مسيطرة على الجميع، وبدا من الصعب اتخاذ إجراءات يبدو منها التساهل تجاه الولايات المتحدة التي استقر في يقين الشارع العربي أنها شريكة في العدوان مع إسرائيل.

ولم يمر يومان على العدوان إلا وكانت الدول العربية المصدرة للنفط للولايات المتحدة وبريطانيا (العراق – السعودية – الكويت – الجزائر – ليبيا) قد أوقفت تصدير نفطها تمامًا إلى تلك الدولتين، كما أغلقت مصر قناة السويس أمام الملاحة العالمية، لقد أثارت هذه الخطوات المتسارعة، من البلدان العربية مخاوف الأوروبيين والأمريكيين من مخاطر حظر تصدير النفط العربي.

وكانت الدعاية ضد الولايات المتحدة، بأنها وحلفاءها شاركوا إسرائيل في العدوان على الدول العربية أكبر مثير لغضب الشعوب العربية ضد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وبدا أن شبح أزمة نفط عام ١٩٥٦ بذكرياتها الأليمة للغرب قد تعود مرة أخرى، وليست كل المصادر البديلة يمكن الاعتماد عليها لسد فجوة الطلب العالمي للنفط، فإيران تشعر بالقلق من الاتحاد السوفييتي، بينما كان نفط نيجيريا مهددا بالحرب الأهلية فيها، وفنزويلا والولايات المتحدة فمشكلة الموانئ والناقلات، غير متوفرة في الوقت الحاضر بالقدر الكافي لتلبية احتياجات أوروبا، رغم تكلفتها العالية[٣١].

وكان على الولايات المتحدة أن تتبني سياسة نشطة للتقليل من آثار الدعاية ضدها، خوفًا من الأضرار الاقتصادية، فأعلنت عدم مسئوليتها أو دعمها للعدوان، وحذت بريطانيا حذوها، فمصالحهما في المنطقة العربية أصبحت على المحك[٣٢]، ونشطت اتصالات أمريكية محمومة قام بها مسئولون أمريكيون، سواء أكانوا دبلوماسيين أم غير دبلوماسيين؛ مع مسئولي الدول العربية المرتبطين بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة؛ وجاءت الاتصالات الأمريكية بالعراق لإبراء الذمة الأمريكية من مشاركة إسرائيل في عدوانها، فقد كان العراق يقود جبهة التشدد في تطبيق حظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل، إلا أن ردود الفعل العراقية بدت غير متجاوبة مع هذه التبريرات[٣٣]، وبدا أن أثر الدعاية ضد الولايات المتحدة أصبح مرتبطًا بشكل كبير بحركة مصر وسوف يكون لها الكلمة الأخيرة في هذا الأمر، وأن أي خروج عن هذا السياق سيضع صاحبه في خانة العمالة والخيانة للقضية العربية ويصبح عدوًا للشعوب العربية.

واستمرت اتصالات وضغوط الولايات المتحدة على حلفائها العرب لمحاولة التقليل من آثار أزمة النفط، بكل الوسائل الممكنة، فالسفراء على اتصال كبير ومستمر بكل مسئول عربي يمكن أن يقوم بدور في الأزمة، واستغلال حالة التفكك العربية، فيما عرف بالحرب العربية الباردة عامل مهم في إيجاد مجال تتحرك فيه السياسة الأمريكية، وساعد السياسة الأمريكية النشطة لكسر الحظر، الأخبار المتواترة عن نجاح إسرائيلي كبير في الحرب الدائرة، وإخفاق العرب في تحقيق نجاح داخل الأمم المتحدة ضد العدوان الإسرائيلي، وبدا لمسئولي الإدارة الأمريكية أن الأزمة إلى زوال وما هي إلا مسألة وقت، ولن يستطيع العرب الصمود والتشبث كثيرًا باستمرار حظر تصدير النفط.

ويبدو أن الاتصالات الأمريكية أحدثت تأثيرًا على بعض المسئولين العرب فيما يتعلق بحظر النفط، ففي ١٠ يونيو ١٩٦٧ اقترح أمير الكويت على سفير الولايات المتحدة الأمريكية هوارد كوتام Howard Cottam تغيير بيانات الجهة التي يتم تصدير نفط الكويت إليها، حتى يمكن تصديره للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ورأي السفير الأمريكي أن هذا الأمر فيه مخاطرة وإذا تم كشفها فسوف تطالب الشعوب بمطالب أكثر تشددًا، وتم مناقشة الأمر في الولايات المتحدة وبريطانيا ومسئولي شركات النفط، ورفضوا جميعًا فكرة الأمير[٣٤]، وكان الرفض الأمريكي – البريطاني لفكرة أمير الكويت، من قبيل الاحتياط وليس بدافع أخلاقي، فعملية تغيير جنسية الأعلام المرفوعة على ناقلات النفط تتصل بقوانين الحرب والتأمين عليها.

وفي ليبيا، رأى خليفة موسي وزير النفط الليبي أن حكومته تشددت، فقامت وحدها بإيقاف عمليتي الإنتاج والتصدير بشكل كامل لجميع الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[٣٥]، ورفض رئيس الوزراء الليبي مراجعة القرار؛ بالتصدير الجزئي إلى إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية، وهي دول كان يرى أنها، لا تدعم عدوان إسرائيل[٣٦].

هذا في وقت كان الشارع العربي محتفظًا بغضبه وضاغطًا على السياسيين العرب، لاتخاذ فعل أكثر قوة وأكثر تأثيرًا لتحويل ميزان القوى في الميدان العسكري والواقع السياسي، وكان على الدول العربية المنتجة للنفط التجاوب مع الحركات العمالية، وإدراك أهمية استخدام النفط في هذه المعركة لتحقيق المصالح العربية واستقرار الأنظمة السياسية لهذه الدول، التي يمكن أن تعصف بها هذه الأزمة، إن لم يتم التعامل معها بحكمة واطمئنان شعوبهم لإخلاصهم لقضيتهم القومية.

وكانت العراق أكثر تشددًا في ضرورة استخدام النفط كورقة ضغط في الصراع الدائر في المنطقة العربية، فطالبت الحكومة العراقية شركة النفط العراقية

بالضغط على حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – المساهمين الرئيسين في الشركة – لإجبار إسرائيل على الانسحاب خلف الحدود التي كانت قبل الحرب، وأكدت أن الدول العربية سوف تستمر في تعليق الصادرات النفطية حتى يتحقق ذلك.[٣٧]

وزار وفد عراقي الكويت ثم المملكة العربية السعودية واجتمع بوزير النفط السعودي زكي يماني وطرحوا فكرة اتخاذ إجراءات قوية في مجال حظر النفط تصل إلى تأميمه إذا كان ذلك ضروريًا، وقرر وزراء نفط الدول الثلاث العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، الاجتماع بالكويت مع مسئولي شركات النفط في ١١ يونيو، لمناقشة دور الشركات في الأزمة، وكان وزير النفط السعودي، يرى استخدام هذه الشركات كأداة صديقة للضغط على دولها، حتى لا تستفيد إسرائيل من عدوانها على الدول العربية، وأن هذه الضغوط يمكن أن يقوم بها حاملو أسهم هذه الشركات وخصوصًا على الحكومة الأمريكية[٣٨].

وشن وزير النفط السعودي في اجتماع مديري شركات النفط الأجنبية هجوما عنيفا على الدول الغربية وعبر عن المرارة التي يشعر بها وزراء النفط، تجاه حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفرنسا بسبب موقفهم من الصراع الدائر في المنطقة، وأن هذا يمكن أن يؤثر على استثماراتهم في المنطقة العربية وأنه على شركات النفط أن تبذل جهودًا كبيرة، لمنع إسرائيل من الاستفادة من عدوانها وأن تنسحب إلى حدود ما قبل الحرب، وعدم فرض تسويات على العرب.[٣٩]

وكان السفير الأمريكي في الكويت يرى أن التشدد الذي أظهره وزيرو النفط السعودي والكويتي، جاء للتأكيد على استعدادهم للتضحية بالنفط في سبيل القضية العربية، وفي الوقت نفسه لا يريدون المخاطرة بمصالحهم في استمرار تدفق النفط[٤٠].

ولمدة أسبوع تقريبًا بعد ٦ يونيو لم يتم تصدير النفط في جميع بلاد الشرق الأوسط فيما عدا إيران وبعض المشيخات الخليجية[٤١].

واعتمادًا على العلاقات القوية التي تربط العراق بفترويلا طلب منها تقليص تصدير النفط إلى الغرب، وجاء هذا الطلب بشكل ثنائي، وليس من خلال أوبك، ولم يطلب من فترويلا هذا الأمر دولة أخرى من الدول العربية،[٤٢] ولم تستجب فترويلا لطلب العراق، فقد كانت علاقتها بالولايات المتحدة وأوضاعها الداخلية أكبر من الاستجابة لهذا الطلب.

وفي ذلك الوقت بدا أن الرأي العام الغربي على وعي بأنه إذا كان ثمة حظر كامل، فسوف تكون هناك أزمة نفط عالمية، فتسهم الدول العربية بحوالي ٢٥ % من الإنتاج العالمي للنفط، وأن زيادة الإنتاج في إيران، والولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية يمكن أن يعوض ثلث تلك الخسارة فقط، وتوفير بديل دائم مسألة ستستغرق سنوات.[٤٣]

وخلال الفترة من ٥ – ١١ يونيو استطاعت إسرائيل أن تستولي على أرض عربية من ثلاث دول وزادت مساحتها ستة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٤٨ وتحطمت ثلاثة جيوش عربية، وبدا أن الآثار العسكرية والسياسية لانتصار إسرائيل ستفرض واقعًا جغرافيًا جديدًا[٤٤]

وكانت المعركة شرسة في مجلس الأمن كما كانت شرسة على أرض المعركة، فقد بدأت نداءات مجلس الأمن الدولي لوقف العدوان منذ اليوم الأول، إلا أن الولايات المتحدة كانت حريصة ألا يصدر قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل كدولة معتدية، وأن يصدر القرار بوقف إطلاق النار بلا قيد أو شرط، وهو ما رفضته مصر ومع استمرار المشاورات داخل مجلس الأمن سيطرت إسرائيل على المزيد من

الأراضي العربية، وحتي تم وقف إطلاق النار أصدر مجلس الأمن أربع قرارات وهـــي أرقام ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦ وأصرت الولايات المتحدة في كل مرة ألا يـــتم فيها إدانة إسرائيل.[٤٥] وقبل العرب وإسرائيل بذلك عندما هدد مجلس الأمن بمعاقبة من لايلتزم بقراره.

وبدا أن الهزيمة الخاطفة للعرب ستؤثر على استخدام سلاح النفط، كدعم للسلاح العسكري، فالمعادلة قائمة على أن دول المواجهة تتحمل عبء المواجهة العسكرية، في حين تتحمل الدول النفطية عبء المواجهة النفطية، وهو ما يعني ضرورة التلازم بين الاثنين فإذا فقد الأول فالثاني لن يكون فعالا، وكان ذلك واضحا خلال الأيام التالية لوقف القتال، رغم أن الشارع العربي كان يراهن على سلاح النفط لإنقاذ الموقف[٤٦]

وكانت شركة نفط الخليج الأمريكية Gulf Oil Corporation ترى أن الكويت والمملكة العربية السعودية لا ترغبان في إيقاف تصدير النفط إلا أنهما يشعران بالقلق على استقرار نظاميهما السياسي إذا بدوا أنهم غير متجاوبين مع الشعور العربي العام [٤٧]

وعندما اجتمع وزراء خارجية دول جامعة الدول العربية في جلسة طارئة في الكويت في ١٨ يونيو١٩٦٧ لمناقشة الحظر، ظهر الخلاف بين الدول العربية، عندما اقترحت مصر والعراق وسوريا والجزائر وقف الإنتاج الكامل، فعارضت المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا، تخوفا من تعرض اقتصادهم للخطر نتيجة فقدان عوائد النفط، واتفقوا في نهاية الأمر على رفض الوقف الكامل، واستمرار مواصلة الحظر المفروض على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفرضه على ألمانيا الغربية، بسبب بيعها أقنعة الغاز لإسرائيل قبيل اندلاع العدوان، وقامت العراق، بمفردها، بإضافة إيطاليا لموقفها المؤيد لإسرائيل في الأمم المتحدة[٤٨].

وكان اجتماع الكويت مؤشرًا على بداية التحول في سياسات بعض الدول وتغير رأيهم في جدوى استمرار الحظر خوفًا من نقص العوائد المادية؛ وبخاصة في ليبيا التي تعاني صعوبات مالية والنظام الملكي يعاني من الضعف وعدم القدرة على مقاومة حركة الشارع، واستثمرت الخارجية الأمريكية ذلك لتحييد النفط من استراتيجية الضغط العربي عليها، فعندما طلب وزير النفط الليبي لقاء مديري شركات النفط في ليبيا، نصحتهم الخارجية، إذا طلب منهم الضغط على حكوماتهم لدعم الموقف العربي، أن يجيبوا بأنهم سوف يرسلون تقريرا بمحتوى المباحثات إلى الحكومة الأمريكية وأن يركزوا في حديثهم على " أن صناعة النفط لا تحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

"that oil industry does not determine USG foreign policy".(49)

وأبلغت الخارجية الأمريكية ملك ليبيا قلقها، من استمرار سياسة بلاده النفطية، وأن من مصلحتها استئناف إنتاج النفط وتصديره على الأقل إلى دول أوروبا الغربية.(٥٠)، وكان ذلك مواكبًا لحملة إعلامية تردد أن ليبيا البلد الوحيد الذي يفرض الحظر الكامل، من حيث إيقاف الإنتاج والتصدير وفي ذلك خسارة كبيرة للاقتصاد الليبيي، وهو في أشد الحاجة لأموال النفط؛ وناقش مجلس الوزراء الليبي الأزمة وتطوراتها، وبدا أنه في طريقه لتعديل موقف ليبيا في الأزمة.(٥١)

وكانت الولايات المتحدة تهتم بليبيا لقربها من السواحل الأوروبية ولا يستغرق نقل نفطها إلا أيامًا معدودة وتستطيع شركات النفط الأمريكية العاملة هناك ضخ كميات كبيرة، إلى ألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا وكلها دول تعتمد بشكل أساسي على شركات أمريكية في توفير احتياجاتها من النفط، وهو ما يمكن أن يقلل الضغوط على الإدارة الأمريكية لحل الأزمة.

وأدرك القوميون العرب في ليبيا، توجه الحكومة الليبية؛ فقامت المظاهرات والاجتماعات، العمالية المناوئة الرافضة لاستئناف أية صادرات للنفط، وأهان العمال مندوب وزير النفط الذي حاول إقناعهم بأن الحكومة الليبية، لن تصدر النفط إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وإنما لدول لم يتم اتهامها بمساعدة إسرائيل في العدوان، ولكن ذلك لم يقنع العمال وهددوا بتخريب مواقع وأماكن النفط، واقترح وزير النفط الليبي اعتقال قادة عمال النفط مؤقتًا عندما تقرر الحكومة الليبية استئناف تصديره.[٥٢]

وقد ظهرت تداعيات الأزمة في أوروبا وارتفعت أسعار النفط في معظم الدول الأوروبية وهددت الشركات الحكومات الأوروبية، بأنه إذا لم ترفع الأسعار؛ فإنها لن تكون قادرة على توفير الإمدادات، حيث زادت تكاليف إمدادات النفط بمبلغ ٢ جنيه استرليني على الأقل لطن النفط الخام، وهو ما يعني ضرورة تحريك الأسعار على المنتجات النفطية وتبنت الحكومة البريطانية زيادة تتراوح ما بين ١,٥ – ٤ دولارات على الجالون، وبدا أن هذه الزيادات قريبة من الاسعار في عام ١٩٥٦ حيث تراوحت الزيادة بين ٣,٥ – ٤,٢٥ دولار للجالون، وقدرت الحكومة البريطانية إذا استمرت الأزمة لمدة ستة أشهر فإن ذلك قد يكلفها من ٦٠–٨٠ مليون جنيه استرليني بالنقد الأجنبي[٥٣]، في حين كانت فاتورة النفط السنوية لبريطانيا ٦٠ مليون جنيه[٥٤]، والمخزون البريطاني قد ينتهي خلال شهرين، ويجب الاستعداد بتوفير زيت الوقود الذي يمثل ٤٥ % من إجمالي الاستهلاك في فصل الشتاء[٥٥].

ومع نهاية يونيو، بدا أن مخاطر الأزمة التي على الولايات المتحدة التعامل معها مايلي:[٥٦]

- منع النفط العربي عن الوصول إلى الولايات المتحدة وحلفاءها أصبح مقلقًا للداخل الأمريكي.

- الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة تواجه مشكلات في الاحتفاظ بصداقتها، فالمملكة العربية السعودية، تعاني من ضغوط لطرد الأمريكيين وتأميم ومصادرة شركاتهم، ولبنان التي تريد إعادة تشغيل أنابيب النفط وفتح ميناء صيدا على البحر المتوسط لتصدير نفط الشرق الأوسط؛ تواجه متاعب مع سوريا التي احتلت إسرائيل جزءًا من أراضيها.
- الإذاعة المصرية تقوم بدور كبير في زيادة السخط الشعبي العربي على حكام الدول الصديقة لأمريكا، ويمكن الإطاحة بحكوماتهم إذا ما بدوا غير متجاوبين مع ما يريده الشارع العربي.
- الدول المستهلكة للنفط حلفاء الولايات المتحدة، يعانون من مشكلات نقص النفط وارتفاع الأسعار، ويرون أن سياستها، هي سبب الأزمة؛ فإمدادات الطاقة تمر من خلال مصالحها، ومن هذا المنظور فإن حياة مواطنيهم التي تعتمد على النفط، أصبحت مرتبطة بالسياسة الأمريكية وتوجهاتها، ولخطورة الأمر بدأت حكومات أوروبا التفكير في التحول للطاقة النووية.
- الاحتياطيات النفطية في أوروبا الغربية منخفضة ومع نهاية يونيو لن تكفي أكثر من ٤٠ يوما وتنخفض بسرعة هائلة، وقبل الأزمة كانت تكفي ما بين ٦٠ – ٧٠ يوما، والأزمة يمكن أن تستمر حتى تعود قناة السويس للعمل، وليست هناك ناقلات تكفي لنقل الخام المتوفر من المصادر غير العربية مما يزيد المتاعب.
- ضرورة ممارسة الحكومة الأمريكية المزيد من الضغط على شركات النفط، لزيادة الإنتاج، في تكساس ولوزيانا للوفاء باحتياجات الساحل الشرقي للولايات المتحدة على أن يتم تحويل النفط القادم من الخليج العربي إلى أوروبا.

- الأوربيون يقدمون أنفسهم للعرب بديلاً للأمريكيين في حالة إذا ما قرروا تأميم شركات النفط الأمريكية، وهذه الاتجاهات واضحة، وعلى الولايات المتحدة ألا تهملها أكثر من ذلك لخطورتها، وشركات النفط الأمريكية تدرك هذه الخطورة.
- احتفاظ الولايات المتحدة بأكبر عدد من الاختيارات في حل الأزمة تركت شكوكًا لدى العرب في نواياها الحقيقية، وزاد سخطهم تصريح الرئيس الأمريكي في ١٩ يونيو[٥٧] بعدم تبنيه لمبدأ العودة لحدود ٤ يونيو، وهو ما يحتاج توازنًا في التصريحات، في إطار تسوية شاملة.

بناء تحالف أمريكي – أوروبي لمواجهة الأزمة:

منذ أن توتر الموقف في الشرق الأوسط، تصاعد القلق الأوروبي بشأن الإمدادات النفطية وبدأت سكرتارية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوروبية، تعد لعقد اجتماع للجنة النفط بالمنظمة، وكانت الولايات المتحدة في إطار التنسيق مع حلفائها الأوروبيين التزمت أمامهم في ١٩٦٠ بالمساعدة إذا حدث نقص في إمدادات النفط، بما في ذلك التوزيع المؤقت للحصص النفطية المتاحة، وأنها ستتخذ إجراءات لمساعدتهم في حال وجود أزمة في إمدادات النفط.[٥٨]

وانتابت رئيس الوزراء البريطاني المخاوف من أن يقوم العرب بفرض حظر على تصدير نفطهم للغرب[٥٩]، ومهما كان التعاطف مع إسرائيل في الصراع الدائر؛ فإن المصالح الاقتصادية البريطانية في المقام الأول موجودة في الدول العربية، وبخاصة في جنوب الجزيرة العربية والخليج العربي والموقف العام البريطاني في منطقة الشرق الأوسط سيتضرر بشكل كبير[٦٠].

وفي ٦ يونيو ١٩٦٧ تم تكثيف المشاورات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة للتنسيق بينهم لمعالجة أزمة وشيكة الانفجار في وجه الجميع، وقامت منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development بتفعيل خطط الطوارئ، وشكلت لجنة دولية للتعاون في مجال النفط، ونادت بريطانيا بضرورة تأسيس مجموعة مستشارين للعمل مع منظمة التعاون الأوروبية لمعالجة مشكلات إمدادات النفط.[٦١] وسيطر القلق على الشارع الأوروبي خوفًا من تكرار أزمة النفط في ظل الأخبار المتواترة من الشرق الأوسط عن ضغط الشارع العربي لمنع وصول النفط إلى حلفاء إسرائيل وداعميها، ولجأت الإدارة الأمريكية إلى الإجراءات التي نفذتها في عام ١٩٥٦ وما طرأ عليها من تعديلات بعد انتهاء الأزمة، فأسست:

- لجنة طوارئ الشرق الأوسط Middle East Emergency Committee

كانت تقوم بتنسيق الجهود بين الولايات المتحدة وحلفائها للتغلب على أزمة النفط

- اللجنة الاستشارية لتنظيم إمدادات النفط ومقرها لندن "Oil Supply Advisory Committee" (OSAC)
- اللجنة البريطانية الفرنسية الألمانية الاستشارية الطارئة لتنظيم إمدادات النفط "Oil Emergency London Advisory Committee" (OELAC)
- مجموعة طوارئ النفط Petroleum Emergency Group (PEG)

وكان قانون الدفاع الأمريكي الصادر في عام ١٩٥٠ يعطي للرئيس الحق في اعتبار إمداد الحلفاء بالنفط جزءًا من أولويات الأمن القومي الأمريكي، وكان لشركات النفط الأمريكية والأوروبية دورًا مهمًا ومحوريًا في تنفيذ أية سياسات تتبناها الولايات المتحدة وحلفاؤها لمعالجة الأزمات النفطية، من خلال قوانين وطنية تجبرها على التعاون مع حكومات الدول التابعة لها، وكانت هذه الشركات تحاول أن تقوم

بإحداث نوع من التوازن بين مطالب حكوماتها الوطنية والحكومات التي منحتها امتيازات النفط.

وفي ظل تفاقم الأزمة خاطب وزير الخارجية الأمريكي دين راسك في ٨ يونيو وزير الداخلية الأمريكي أودال Udall، يوضح له أن نقص النفط خلق حالة طوارئ وأثر بشكل سيئ على قدرة الولايات المتحدة وحلفائها لمواجهة المسئوليات الأمنية، ودعا راسك أودال لاتخاذ إجراءات طارئة للتأكد من أن الإمدادات الكافية من النفط سوف تستمر متاحة للولايات المتحدة[٦٢]، وسرعان ما أعلن جي كورديل مور J. Cordell Moore مساعد وزير الداخلية الأمريكية أن هناك حالة نفطية طارئة تهدد المصالح الأمنية للولايات المتحدة،[٦٣] وإذا استمر الحظر القائم لأكثر من بضعة أسابيع ستنشأ مشكلة كبيرة في النقل والإمداد لا يمكن حلها عبر الجهود الفردية لشركات النفط[٦٤].

وأعلن عن عقد اجتماع طارئ للجنة النفط التابعة لمنظمة التعاون الأوروبية يوم ١٢ يونيو للتنسيق بين جهود دول المنظمة لمواجهة الأزمة[٦٥]، وكان الإعلان عن هذا الاجتماع مثيرا لقلق بعض الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا وألمانيا وإسبانيا وتركيا، بسبب الاتهامات العربية للغرب بدعم إسرائيل[٦٦]، وطلبت فرنسا تأجيل الاجتماع، حيث كانت ترى أن حصول بعض الدول الأوروبية على النفط العربي سيجعل من الممكن إعادة ترتيب شكل الإمدادات بطريقة تعظم الاستفادة، لكل دول المنظمة المتضررة من حظر النفط العربي دون الحاجة لإنشاء تحالف من المستهلكين يكون أعضاء فيه الدول التي تم حظر تصدير النفط إليها، وأيدت ألمانيا ومعها دول أخري فرنسا.[٦٧]، فقد كانت الأوضاع النفطية قلقة، فأوروبا تستعد لتخزين النفط لفصل الشتاء، وبدائل تعويض النفط العربي لديها ضعيفة، وحظره قد يطول دول أخرى، إذا جرى اتهامها بالاشتراك في دعم العدوان الإسرائيلي.

وبدا أن السياسة الفرنسية كانت ترى في هذه الفترة المهمة من الصراع، أن التشدد الأوروبي قد يؤدي إلى تشدد عربي، كما أن سياسة فرنسا العامة، في ذلك الوقت في ظل رئاسة شارل ديجول[٦٨] هي العمل باستقلالية أكثر، عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

واجتمعت لجنة النفط التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، في ١٢ يونيو برئاسة المملكة المتحدة[٦٩] وهو الاجتماع الذي كانت فرنسا ترى ضرورة تأجيله، وفي الجلسة الافتتاحية، تحدث مندوب فرنسا معبرًا عن استيائه من الدعوة للاجتماع وعن قلقه من التغطية الصحفية "الزائدة عن الحد" concern over excessive" press coverage" وأكد أن الموقف في الشرق الأوسط لا يقلق كثيرًا وأن فرنسا تعارض أن يتضمن جدول الأعمال إجراءات طارئة أو ضرورية، أومناقشة فكرة تكوين لجنة استشارية مرتبطة بشركات النفط، أو وضع خطط مشتركة لمواجهة السياسات العربية المتعلقة بالأزمة، وهدد مندوب فرنسا بأن بلاده سوف تحضر الاجتماع بصفة مراقب وليس عضوًا عاملاً، إذا ما شددت الدول من إجراءاتها فيما يتعلق بالنفط، وتراجع عن ذلك عندما رفضت الدول إقرار مبدأ العضو المراقب[٧٠]، حيث كان الاجتماع يعقد على الأرض الفرنسية، وازداد الموقف سوءًا مع إصرار الولايات المتحدة على أنها تحتاج إلى إعلان رسمي من منظمة التعاون والتنمية لإعلان حالة الطوارئ حتى يتسنى تحرير الشركات الأمريكية من قيود قانون مكافحة الاحتكار لقيام التعاون بينها وبين الشركات غير الأمريكية[٧١].

وأعلن الوفد الأمريكي في لجنة النفط الأوروبية أن الولايات المتحدة ملتزمة التزامًا كاملاً، بالتنسيق مع حلفائها في كل مراحل الأزمة وأن الشركات الأمريكية ضمن هذا الالتزام، وأن ثلثي نفط الشرق الأوسط متاح، ولم يدخل الحظر، ولدي دول منظمة التعاون الأوروبية احتياطيات جيدة، والعمل الجماعي مهم لعبور الأزمة،

وبعد نقاشات متعددة تم الاتفاق في نهاية الاجتماع على تكوين مجموعة عمل للتنسيق بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة بخصوص الأزمة ولا تتخذ مجموعة العمل أية قرارات إلا بعد الرجوع لحكومات الدول[٧٢].

ورأي والتر ليفي Walter Levy[٧٣] أحد أهم خبراء النفط أن بعض الدول الغربية قد تلجأ إلى التعامل مع العرب على انفراد بعيدًا عن باقي الدول الغربية، ويجب بناء جبهة سياسية موحدة للتعامل مع أزمة النفط، من خلال تفعيل آلية منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، لأن الأزمة قد لا تنتهي في وقت قريب، والعرب قد لايترددون في تأميم شركات إنتاج النفط الامريكية والبريطانية، في ظل عدم تنسيق غربي، وخسارة صادرات النفط لن تكون لفترة طويلة، فحسب بل ستؤدي لعدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط[٧٤].

وكانت التقارير الأمريكية القادمة من سفاراتها في دول العالم العربي، تسير في دائرة تطمين الولايات المتحدة وحلفائها أن تأثير الأزمة لن يزيد عن أيام ويمكن تجاوزه، خصوصًا وأن جيل حكام المنطقة العربية في هذا الزمن اختلفوا والروابط بينهما تقطعت وأصبحت نظرية استقرار نظمهم الحاكمة هي المسيطرة في ظل حرب باردة بينهم بدأت منذ ما يقرب من عشر سنوات قبل أزمة ١٩٦٧، وهو ما جعل مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الاقتصادية انتوني سلمون Anthony Solomon أكثر تفاؤلا، فقد رأى أن الوقف الكامل للنفط العربي، وحتي إغلاق قناة السويس لن يستمر سوى أسابيع قليلة، لن يتأثر خلالها حلفاء الولايات المتحدة، حيث تقوم إجراءات الطوارئ في منظمة التعاون الأوروبية، بالتقليل من آثار الأزمة، وسوف تستمر الضغوط السرية والعلنية من الدول الغربية والاتحاد السوفييتي لإنهاء الحظر وغلق قناة السويس التي تعتبر شريانا مهما للسوفييت لمد حليفتهم الأسيوية فيتنام الشمالية، بالنفط والتي تتأثر بإغلاق القناة.[٧٥]

واستقر الخبراء الأمريكيون على تعريف "الحالة الطارئة" في مجال النفط بأنها الحالة التي تخلق خطورة حقيقية لا تستطيع الإدارة تحديد مداها وتستدعي تدخل الولايات المتحدة وفي هذه الحالة يتم الاستخدام الفعال والمتكامل لأسطول نقل النفط "للعالم الحر" وإعادة توزيع حصص النفط(٧٦).

وكانت الولايات المتحدة في منتصف يونيو ١٩٦٧ تري لعبور الأزمة أن تبقي دائمًا بعيدًا عن الاحتياج حتى لا ترضخ لضغوط، وتحمي مصالحها النفطية في مناطق الإنتاج والتوزيع، وأن التعاون مع منظمة التعاون الأوروبية أكبر عون للسيطرة على الأزمة وتجنب الولايات المتحدة، استنزاف المزيد من ثرواتها النفطية، ومارست ضغوطًا على حلفائها لتكوين مجموعة لتنسيق المواقف لتحقيق عدة أمور مهمة لعل منها:

- توفير الغطاء القانوني للإدارة والشركات الأمريكية في علاقاتهما بالشركات الأوروبية، فقانون الدفاع الأمريكي لا يسمح لهما بمشاركة ودعم الحلفاء؛ إلا إذا كانت هناك حالة طوارئ تؤثر على المصالح والموقف العسكري الأمريكي، ولن يتأتي ذلك إلا بإعلان صريح من الدول الأوروبية بوجود حالة طوارئ تستدعي التنسيق مع الولايات المتحدة.
- احتواء أي انقسامات في الحلف الغربي من دول أوروبية، لديها احتياطيات نفطية أو لها علاقات مع العالم العربي مثل فرنسا، أو قد لا تؤمن بفاعلية سياسة الولايات المتحدة لحل الأزمة في ظل ضغوط شعبية بسبب انقطاع النفط مثل ألمانيا وإسبانيا، وذلك حتى لا تفشل سياسة مواجهة الضغوط العربية والقضاء عليها.

- توحيد الجهود وتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين الولايات المتحدة وحلفائها يضمن تقليل الخسائر بقدر المستطاع، وانتهاء الأزمة في أقل مدى زمني ممكن.

وكان التوجيه السياسي للسفيرين الأمريكيين في باريس تشارلز بوهلن Charles Bohlen، ولدي المنظمة الأوروبية فيليب تريز Philip Trezise بأن يبذلا كل جهد لحشد الدول الأوروبية للموافقة على قرار بتشكيل مجموعة استشارية لتنسيق الجهود، وأن قلق فرنسا من تكوين تكتل نفطي غربي، قد يؤدي إلى رد فعل عربي انفعالي، يصل إلى تأميم الشركات الغربية في الدول العربية، غير وارد وأن رد الفعل العربي سوف يضمحل ويتلاشي، ونقص الإمدادات يمكن أن تكون مؤثرة وقاسية إذا لم يكن هناك خطة متفق عليها لمواجهته، وسيكون أول المتضررين الدول الأوروبية(٧٧).

وكانت فرنسا تستند على مخزون كبير من النفط يمكن أن يكفيها لمدة ثلاثة أشهر بدون أي إمدادات جديدة، ولديها أسطول ضخم من الناقلات، ولها علاقات جيدة بالدول العربية؛ أما ألمانيا فالشركات الأمريكية تسيطر على عمليات الإمداد للسوق الألماني وبدا للألمان أن الارتباط بالولايات المتحدة إذا لم يحقق لهم الأمان النفطي، فإن عليهم التحالف مع فرنسا لتوجيه منظمة التعاون الأوروبية بعيدًا عن عداوة العرب وحظرهم إمداد أوروبا بالنفط.

وذهب وزير الاقتصاد الألماني شيللر schiller إلى واشنطن في ١٩ يونيو، وتباحث مع المسئولين الأمريكيين في أزمة النفط وأثرها على الأوضاع الداخلية في ألمانيا الغربية، وكانت الرسالة الألمانية واضحة؛ إن الشركات الأمريكية سيطرت على سوق الطاقة الألماني وعليها الوفاء بالتزاماتها، حتى ولو من المخزونات الأمريكية، وإلا فإن الجميع سيدعو للسير في اتجاه فرنسا الحريصة على معالجة الأزمة بعيدًا عن

التكتلات، وكان الوزير الألماني واضحًا في القول: إذا كان من الضروري وضع سياسة قومية للطاقة في ألمانيا الغربية، فإن الجميع سيواجه موقفًا جديدًا تمامًا في هذا المجال، وأبدي الوزير خوفه من الأثر السيئ على منتجي النفط العرب إذا تكون تحالف من المستهلكين الغربيين، وأوضح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يوجين روستو Eugene Rostow للوزير ضرورة توحيد الجهود بين دول منظمة التعاون الأوروبية والولايات المتحدة لتخطي الأزمة، وأنه إذا لم يتوحدا فسوف يتلقون الضربات دولة تلو الأخرى، وأن تشكيل لجنة للتنسيق لن تكون حدثًا سياسيًا وبالتالي لن تلفت انتباه العرب، وأن الأزمة النفطية بالدرجة الأولى موجهة لأوروبا(٧٨)

لقد بدا أن الإدارة الأمريكية لمعالجة الأزمة، وكأنها تأخذ حكومات وشعوب أوروبا أسيرة لنقص الإمدادات، لمواجهة العرب ووضعهم على حافة الصراع لإخضاعهم وعدم تمكينهم من استخدام النفط في الصراع السياسي والعسكري في المنطقة، على حين كانت فرنسا وألمانيا تريان – في ظل حكومات أكثر انفتاحًا – أنه لا يمكن رهن مصلحة مواطنيها للمشروعات السياسية الأمريكية وأن عدالة القضية لدى الأطراف المتصارعة في الشرق الأوسط، لابد وأن ينظر لها بعيدًا عن الإضرار بمصالح الشعوب الأوروبية، ووضح هذا الخلاف في التأجيل المتوالي لاتخاذ قرار إعلان حالة الطوارئ في أوروبا وتشكيل لجنة لتنسيق الجهود بين الولايات المتحدة وحلفائها، حيث تم تأجيل اتخاذ قرار اعتبار الأزمة حالة طارئة إلى اجتماع مجلس منظمة التعاون الأوروبية في ٢٧ يونيو.

وعندما اجتمع مجلس منظمة التعاون الأوروبية، في باريس في ٢٧ يونيو، لم تكن هناك تغييرات في مواقف الدول المؤثرة في المنظمة، فمازالت فرنسا عند موقفها الرافض، لإنشاء تكتل للدول المستهلكة للنفط؛ مضاد للدول العربية المنتجة للنفط،

خوفًا من تعقيد الأزمة،[٧٩] وألمانيا مازالت عند موقفها الرافض أيضًا وبدأت كل من تركيا واليونان وبلجيكا، مراجعة موقفهم، ومارست الولايات المتحدة ضغوطها؛ وعند التصويت على قرار تفعيل الجهاز الصناعي والاستشاري الدولي والذي سيكون مسئولاً عن اتخاذ إجراءات لتلافي أي أزمة نفطية، تحول موقف فرنسا وألمانيا الغربية من الرفض إلى الامتناع عن التصويت ووافقت باقي الدول على القرار كما أرادت الولايات المتحدة[٨٠].

واجتمعت لجنة النفط بمنظمة التعاون الأوروبية في ٣٠ يونيو لتفعيل لجنة التنسيق الدولية لمعالجة الأزمة، واتفق على أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها ٦ يوليو، وتحضره شركات النفط الأوروبية والأمريكية لإعداد تقرير عن وضع الأزمة وكيفية التعامل معها، يعرض على لجنة النفط في اجتماعها في يوليو[٨١]، وكان ذلك خطوة لتقوية تحالف الولايات المتحدة ضد العرب لمعالجة الأزمة.

وعندما اجتمعت لجنة النفط بمنظمة التعاون الأوروبية يومي ٢٠، ٢١ يوليو ١٩٦٧ بدا لوفود الدول أن موقف النفط العالمي يتدهور، وأن الفرق بين معدل الاستهلاك ومعدل تدفق النفط مازال كبيرًا، في ظل قلة عدد الناقلات، والتباطؤ في تفعيل خطة الطوارئ لمعالجة الأزمة، ولكن التقارير، التي نظرتها الوفود دعت للتفاؤل حيث استأنفت بعض الدول العربية تصدير النفط لبعض الدول الأوروبية، وطلبت اللجنة تقريرًا جديدًا يقدم لها أوائل سبتمبر، وطلب الوفد الأمريكي المحافظة على سرية البيانات والمعلومات، خصوصًا فيما يتعلق بإمكانية استئناف تصدير النفط الليبي إلى ألمانيا، وكان يحضر هذه الاجتماعات ٢١ حكومة وحوالي ١٠٠ فرد[٨٢].

إعادة تصدير النفط والبحث عن حل سياسي

منذ أن وافقت الدول العربية وإسرائيل على وقف إطلاق النار في ١١ يونيو ١٩٦٧ دخلت أزمة الشرق الأوسط نفق الصراعات بين الكتلتين الشرقية والغربية،

وبدا أن فصلاً جديدًا من فصول الحرب الباردة قد بدأ، فقد حرص كل طرف ألا يمكن الطرف الآخر من الحصول على مكاسب من الصراع، لذا فشلت كل المحاولات التي بذلت في الأمم المتحدة[٨٣] خلال شهري يونيو ويوليو، لحل الأزمة وهو ما انعكس بدوره على قضية حظر النفط.

ومنذ أواخر يونيو وأوائل يوليو ١٩٦٧ بدأت الصحف السعودية تهتم بإظهار الأثر السيئ لمنع تصدير النفط على الاقتصاد السعودي، وشكك وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني في قيمة الحظر، وأنه إذا استمر فإن العرب تخسر اقتصاديًا أكثر بكثير مما خسروه إقليميًا، وطالب يماني الدول العربية النفطية دراسة ما أسماه "التأثير الخطير على اقتصادها" الذي سينجم عن استمرار توقف إنتاج النفط[٨٤]، وبدا أن هذا التوجه كأنه تحريض للدول النفطية للتمرد على الحظر وأن المملكة العربية السعودية تأخذ زمام المبادرة لأجل وضع حد له، ورحب المسئولون الأمريكيون بهذا التغيير، بل إن وزير الخارجية الأمريكي أرسل لسفيره في السعوية يطلب منه تشجيع ذلك والتأكيد على استمراره[٨٥]، وسرعان ما تم إعادة التصدير ببطء من المملكة العربية السعودية والكويت وغيرها من المشيخات[٨٦].

واتخذ العراق – الذي كان يقود جبهة التشدد في حظر النفط – قرارًا بإعادة تصدير النفط إلى تركيا وفرنسا، وفي ٣٠ يونيو تم تصدير شحنة نفط إلى فرنسا بشرط ألا تحول هذه الشحنة إلى أي من الولايات المتحدة أو بريطانيا، وأدى ذلك لتحسين مستوى مخزونات النفط في العالم الغربي[٨٧] وفي أوائل يوليو بدأت الصادرات مرة أخرى من العراق عبر خطوط أنابيب بلاد الشام،[٨٨]، وبذلك تكون بريطانيا والولايات المتحدة قد استفادت بشكل غير مباشر في إطار مقررات لجنة الطوارئ الدولية التي تدير أزمة النفط في أوروبا بمساعدة الولايات المتحدة.

وكان قرار الحكومة الليبية، قبول المخاطر الأمنية المتعلقة باستئناف التصدير، ومواجهة اعتراضات الملك، والضغوط الشعبية لمنع إنتاج وتصدير النفط سببًا في استقالتها في ٢٧ يونيو[٨٩]،ورغم ذلك تبنت الحكومة الليبية الجديدة[٩٠] سياسة إعادة تصدير النفط وكان رئيس الحكومة الجديد ضد القوميين العرب، الذين يتبنون الحظر التام لتصدير النفط، وأعلنت الحكومة مساء ٢ يوليو أنها سوف تسمح بتصدير النفط إلى فرنسا وإسبانيا وتركيا واليونان وإيطاليا والدول الصديقة ما عدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهو ما أدى إلى إعلان عمال النفط في ٣ يوليو إضرابًا مفتوحًا، وأعلنت المعارضة الإضراب العام في البلاد ثلاثة أيام، وقد شمل الإضراب جميع أماكن شركات النفط على اختلاف جنسيتها، وجرت محاولات لتفجير بعض مباني شركات النفط ومرافقها، وبدا أن الهدف هو حظر تصدير النفط، والهدف الأكبر إسقاط الحكومة الجديدة، التي قامت بحملة اعتقالات لقادة اتحاد عمال النفط، طالت ما يقرب من ٥٠ منهم.[٩١] واستطاعت خمس ناقلات نفط الانطلاق بحمولتها من الموانئ الليبية، وقامت الشركات بضخ ما يقرب من مليون ومائتين وعشرين ألف برميل يوميًا اعتبارًا من ٥ يوليو.[٩٢]

وتدفق النفط إلى أوروبا بسلاسة من الاتحاد السوفييتي ورومانيا وفنزويلا والولايات المتحدة ونيجيريا، وإيران وزاد إنتاج إيران ٢٠ في المائة فوق المعدل الطبيعي، ولم يعترض سلطان عمان على تصدير النفط للمملكة المتحدة، وتم تحويل النفط العربي الذي كانت تحصل عليه المملكة المتحدة إلى الدول الأوروبية الأخرى، وتحويل بعض الناقلات من طريقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا، وضخت إمدادات إضافية من فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية[٩٣]، وبدا للإدارة الأمريكية أن جميع الدول العربية التي حظرت النفط من الممكن أن تستأنف تصديره بحلول منتصف شهر يوليو ١٩٦٧.

وأضحت مشكلة عدم توفر ناقلات نفط كافية، هو ما يؤرق الإدارة الأمريكية فإغلاق القناة والتي كان يمر فيها حوالي ١٧٠ مليون طن من النفط سنويًا، وإغلاق خطوط الأنابيب، جعل النفط متوفرًا في الموانئ فقط[٩٤]، ولم يكن أسطول شركة شل للنفط، وطاقته ١٥ مليون طن، أو أسطول شركة النفط البريطانية وطاقته ١٠,٥ مليون طن، كافيًا لنقل النفط المتاح من الخليج العربي، وعانت أوروبا الغربية عجزًا في يونيو، ويوليو حوالي ٣٠ % من الاحتياجات[٩٥].

وكان واضحًا أن تدفق النفط العربي إلى الغرب أصبح بلا عوائق، وهو ما أدركه عبد الناصر ففي اجتماعه في ١٣ يوليو مع رئيس العراق عبد الرحمن عارف ورئيس الجزائر هواري بومدين وطرح عبد الرحمن عارف مسألة النفط، مؤكدًا أن الدولتين الوحيديتن الملتزمتين بالحظر هما العراق والجزائر رغم ما يمثله النفط من أهمية للدخل القومي للبلدين، وأوضح عبد الناصر أن أزمة النفط الموجودة في أوروبا ليست نتيجة لوقف الضخ من أي بلد وإنما نتيجة لإغلاق قناة السويس الذي أدى لطول مدة النقل وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، "والواقع أن الضخ زاد بشدة من ليبيا والسعودية والخليج وإيران، إذن فليس هناك نقص في البترول" ووقف الضخ يعتبر عقابًا ولابد من البحث عن وسيلة أخرى يستطيع بها النفط التأثير في المعركة تأثيرا عمليا، وكان رأي بومدين " ... لننسف كل بئر وكل أنبوب وليذهب البترول كله إلى الجحيم إذا كنا في النهاية سوف نعطيه للأمريكان " وكان رأي جمال عبد الناصر إنه " بعواطفه مستعد لقبول هذا المنطق ولكنه بعقله لا يقبله ..... نحن مطالبون بأن نستعد ونعود لميدان القتال لنحارب وهذا يقتضي وقتًا نستعد فيه وتكاليف ندفعها" ووافق على رأي عبد الرحمن عارف للدعوة لمؤتمر ثان لوزراء النفط والاقتصاد للبحث في أسلوب جديد لاستخدام النفط[٩٦] وبدا عبد الناصر مهتمًا أكثر بمعالجة أزمة عدوان ٥ يونيو على المستوى الدولي والعسكري، وكانت نظرته

لحظر النفط متفقة مع الواقع العربي الذي لم يكن متحدًا أومتفقًا على استراتيجية واضحة لتطبيق الحظر.

وناقش مجلس الوزراء البريطاني في ٢١ يوليو إمكانية إصدار بطاقات التموين لتقنين الحصول على البترين خوفًا من نقص الإمدادات في عام ١٩٦٨، وكان هذا النقاش راجعًا لطول فترة إجراءات إصدار البطاقات (حوالي ٦ أسابيع) وخوفًا من تشدد بعض الدول العربية مما قد يؤثر على إمدادات النفط، ولكن عودة تصدير النفط العربي – وإن لم يكن إلى المملكة المتحدة – أحدثت نوعا من الاستقرار، لذا أجل مجلس الوزراء البريطاني قرار تفعيل بطاقات التموين انتظارًا لأي تغيرات تستدعي ذلك(٩٧).

واستمر العرب في الضغط على شركات النفط لتحسين الموقف العربي في الصراع، ففي لقاء بين وزير النفط السعودي ونائب رئيس شركة أرامكو بروجهام، أوضح مدى المرارة التي يشعر بها العرب بسبب الموقف الأمريكي من العدوان الإسرائيلي، مؤكدًا أنه ليس هناك بلد عربي، يمكن أن يقبل تسوية تتضمن اعترافا بإسرائيل، وإذا كانت الحكومة الأمريكية تريد الحفاظ على مصالحها بما فيها امتيازات أرامكو فعليها أن تأخذ موقفًا أكثر تأييدًا للعرب(٩٨)، وكانت الإذاعة المصرية تردد أن الجماهير العربية لن تدع أي مسئول عربي حيًا إذا ما تجرأ على التفاوض مع إسرائيل.(٩٩)

وكما يبدو فإن المسئولين العرب يؤمنون بأهمية شركات النفط في تغيير الموقف الأمريكي؛ من العداون الإسرائيلي، وكثيرًا ما كان يحمل مسئولوها رسائل لصانعي ومتخذي القرار في واشنطن وفي بعض العواصم الأوروبية، وكثيرًا ما كان هؤلاء المديرون يلتقون بمختلف الدوائر السياسية لينقلوا لهم ما حملوه ويمارسوا بعض ضغوطهم حفاظًا على مصالحهم، وكانت آراؤهم محل اعتبار، وتعدل السياسة

الأمريكية من مواقفها أحيانًا حرصًا على مصالح هذه الشركات وبما لا يحدث تغيرا دراماتيكيا في المنطقة، وكان واضحًا طوال الأزمة أن هناك أثرًا لشركات النفط على صانع القرار الأمريكي في فترة ليندون جونسون المعروف بانتمائه الواضح لإسرائيل.

نحو نهاية الأزمة

في ٢٤ يوليو وبعد هدوء الأزمة أعلنت العراق أنها ستقوم باستئناف تصدير النفط إلى كل الدول، ماعدا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية[١٠٠]، استأنفت ليبيا تصدير النفط مباشرة إلى ألمانيا فقط دون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبرغم الحظر فقد كانت أبوظبي تصدر النفط للمملكة المتحدة والبحرين تصدر النفط للولايات المتحدة والمملكة المتحدة،[١٠١] ورأي وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني أن الخوف من المناخ السياسي في العالم العربي سبب رئيسي في منع وصول النفط إلى الولايات المتحدة بسبب موقفها في الأمم المتحدة[١٠٢].

ومنذ أوائل أغسطس أصبحت إمدادات النفط لألمانيا الغربية في وضعها الطبيعي بعد تدفق النفط العربي إليها، ولذلك لن تحدث اختناقات حتى في المستقبل المنظور، ولم يعد هناك داع للحد الإجباري من استخدامه، وبدا للسياسيين أن ذلك سوف يوقف الدعوة الشديدة للعودة لاستخدام الفحم كمصدر آمن للطاقة ليس عرضة لأي مخاطر سياسية[١٠٣].

وفي المملكة المتحدة كان هناك شعور بالامتنان والعرفان بالجميل للسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في معالجة الأزمة، ونقل السفير الأمريكي في لندن مقارنات البريطانيين بين أزمتي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ومشاعر الاعجاب والدهشة على كل المستويات، من سرعة رد فعل الولايات المتحدة الفوري لمعالجة أزمة ١٩٦٧، حتى أن

السفير الأمريكي جعل عنوان تقريره " أزمة النفط: المجد للولايات المتحدة Oil Crisis: Kudos to US"[١٠٤].

كان ذلك في وقت مازال الحكام العرب يتعرضون لضغوط شعبية، واجتماع وزراء الخارجية ثم الزعماء العرب في الخرطوم في أغسطس – سبتمبر ١٩٦٧، قد يعيد الأزمة إلى المربع صفر، إذا لم يكن هناك تطور على الساحة السياسية الدولية يرضيهم، في ظل رفض الولايات المتحدة لأي مشروع قرار يدين العدوان الإسرائيلي.

وعندما اجتمع وزراء الاقتصاد، والمالية، والنفط العرب في بغداد[١٠٥]، أدركت بعض الدول العربية أن التصعيد في سياسة حظر تصدير النفط ورفع سقف العقوبات قد يعالج عجز السياسة في إحراز انتصار على أرض الواقع، وأن معاقبة الغرب ماليًا واقتصاديًا ونفطيًا قد يجبره على الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية، ودارت مناقشات ساخنة حول سحب الودائع المالية، وقطع جميع الإمدادات النفطية، وتأميم صناعة النفط ولو مرحليا، وحدث انقسام بين الوزراء العرب فشلوا في الاتفاق على استراتيجية جماعية، فأوصوا برفع الأمر لمؤتمر القمة العربية في الخرطوم لاتخاذ القرارات التالية: ضرورة وقف ضخ النفط تماما، وليس جزئيًا، بشكل مؤقت حتى يتم إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، مع مراعاة نتائج هذه الخطوة على الدول المنتجة للنفط، وسحب الأموال من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وتحويلها إلى عملة أخرى غير الجنيه الاسترليني أو الدولار، وتقليص حجم الاستثمارات العربية في الخارج وسحب جميع الاستثمارات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأصدر المؤتمر بيانًا موجزًا، وذكر أن المحادثات تميزت بروح التضامن العربي وأن القرارات كانت إيجابية.

وخلال المؤتمر هاجم الإعلام السعودي[١٠٦] استمرار حظر صادرات النفط إلى الغرب، مرددًا أن كلاً من الحظر والدعوة إلى التأميم تتعارض مع المصالح العربية، والدول العربية في حاجة لعائدات النفط لإعادة بناء اقتصادها، وأن التدخل الأجنبي في الدول العربية المنتجة للنفط أصبح ممكنًا.

والتقي وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني مديري شركات النفط سرًا في نيويورك، في الأول من أغسطس، وأكد لهم أن النوايا الحقيقية لاجتماع وزراء النفط العرب في بغداد في مايو، كان لتأميم ومصادرة صناعة النفط، وأن جهود المملكة العربية السعودية نجحت في الوصول إلى قرار أكثر اعتدالاً، وأن مندوبي الدول العربية ناقشوا موقف الولايات المتحدة وخلصوا إلى أنه يجب بذل المزيد من الجهود لتصبح الولايات المتحدة، قوة من الدرجة الثانية حتى يضعف دعمها لإسرائيل[١٠٧].

ويبدو أن ما دار في اجتماع يماني مع رؤساء الشركات الأمريكية فيما يتعلق بخطر التأميم، أصاب مديري شركات النفط، بالقلق لذا قرروا معاودة الالتقاء في ٢٤ أغسطس برجال الإدارة الأمريكية، في وزارة الخارجية والبيت الأبيض وهيئة المعونة الأمريكية ووزارة الداخلية الأمريكية، وطالب مسئولو الشركات إصدار تصريحات سياسية علنية لدعم الدول العربية المعتدلة قبل اجتماعي وزراء الخارجية العرب ومؤتمر القمة العربية، معتبرين أن هذه هي اللحظة الفاصلة لإصدار هذه التصريحات، فالمليارات الأمريكية التي تستثمر في صناعة النفط ومنها ما يدخل ميزان المدفوعات الأمريكية على وشك التأميم إذا لم تحسن الولايات المتحدة إدارة الأزمة، وأكد يوجين روستو أن من الصعب صياغة تصريح يرضي طرفًا بدون أن يغضب الطرف الآخر، وناقش مع مسئولي الشركات صيغة مذكرة يمكن إرسالها إلى وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم يوم ٢٦ أغسطس[١٠٨].

وعندما اجتمع القادة العرب في الخرطوم ظهر واضحًا التقارب في وجهات النظر بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر، وظهر أن هناك تحالفًا يلوح في الأوفق[١٠٩] وزالت الكثير من الخلافات العربية، وعارض جمال عبد الناصر حظر النفط وسحب الأرصدة العربية من البنوك الغربية لاستحالة تنفيذ ذلك عمليا خصوصًا بعد توقف القتال، وجاء ذلك تأييدًا لوجهة نظر الملك فيصل فكان يرى أن إعادة التسليح تحتاج موارد ستتأثر بتوقف ضخ النفط[١١٠]، ولم يؤيد المؤتمر اقتراح قطع النفط العربي ثلاثة أشهر لحث الغرب للضغط على إسرائيل[١١١]، وتبني قرارا يدعو لاستئناف إنتاج النفط، كان الوقف للتصدير وليس للإنتاج، وهو ما يعني أن الحظر قد تم رفعه[١١٢]، وتعهدت كل من الكويت، السعودية، ليبيا، بتقديم مبالغ سنوية للدول التي تعرضت للعدوان، بلغت ٣٧٨ مليون دولار، وقد أبلغت ليبيا شركات النفط بالقرار بشكل غير رسمي في يوم صدوره نفسه[١١٣]، وفي ٣ سبتمبر أعلنت السعودية استئناف تصدير النفط لكل الدول بدون استثناء[١١٤]، ورأت المملكة المتحدة أن الإمدادات ستظل غير آمنة ما لم يتم قيام تسوية بين إسرائيل والعرب.[١١٥].

ومنذ منتصف سبتمبر أوضحت إحصائيات منظمة التعاون الأوروبية، أن أوروبا لن تعاني من عجز في النفط الخام أو قدرة التكرير في الربع الأخير من عام ١٩٦٧ والربع الأول من عام ١٩٦٨، وتوصلت لجنة الطوارئ النفطية بالإدارة الأمريكية في أوائل أكتوبر ١٩٦٧، إلى نتائج تتطابق مع هذه النتائج، وأن عدد الناقلات القليل لن يعوق في الوفاء باحتياجات الدول، وأن خط أنابيب التابلاين TAPLINE سيعود للعمل، وأن الإنتاج سيزيد قليلاً عن الاستهلاك، بل إنها قدرت أن احتياجات حلفاء الولايات المتحدة من النفط في الربع الأخير من عام ١٩٦٧ عدا الولايات المتحدة وكندا ستكون ١٩ مليونًا و١٥٠ ألف برميل يوميًا والإنتاج يقدر بـ٢٠ مليونًا و٢٣٠ ألف برميل يوميًا، بزيادة تصل نسبتها إلى ٩,٧ %، وفي

الربع الأول من عام ١٩٦٨ سيكون الإنتاج ١٩ مليونًا و٥٠٠ ألف برميل بزيادة عن الاستهلاك بنسبة ١,٨%[١١٦].

وسارت الأمور في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بعيدا عن استخدام النفط في أي مرحلة من مراحل تسويتها، وصدر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بعد خمسة أشهر مريرة من المفاوضات والذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها – طبقًا للنص الفرنسي – في ٥ يونيو ١٩٦٧[١١٧]، مع اعتراف الدول العربية بإسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، وإقامة مناطق منزوعة السلاح[١١٨].

خاتمة:

استطاعت الولايات المتحدة معالجة الأزمة بهدوء وتأن وإن جاز القول بأعصاب هادئة "باردة" واجتازتها بدون خسائر كبيرة، فلم تكن في حاجة للنفط العربي للاستهلاك داخل الأراضي الأمريكية، لامتلاكها حقول نفط كبيرة، قادرة على زيادة إنتاجها بسرعة، لتوفير النفط لها ولحلفائها وما كانت تحتاجه لايزيد عن ٣٠٠ ألف برميل يوميًا للمجهود الحربي في فيتنام ويسهل تعويضه، وهو ما سمح لها بحرية الحركة دون ضغوط عليها أوعلى اقتصادها.

حرصت الولايات المتحدة أن تبني تحالفًا قويًا مع أوروبا لمواجهة تداعيات الحظر وإفقاده تأثيره، من خلال خطة طوارئ استطاعت من خلالها إعادة توزيع النفط واستغلال كل إمكانيات الدول من مضاعفة الإنتاج واستخدام الناقلات وأنابيب النفط واحتياطيات الدول.

قامت الولايات المتحدة بحركة نشطة من الاتصالات مع جميع المسئولين العرب الذين يستطيعون التأثير في عملية حظر النفط، مستغلة الخلافات العربية – العربية

والمصالح الاقتصادية واختلاف المعتقدات السياسية، وكانت هذه الاتصالات تتم من خلال المسئولين الرسميين وغير الرسميين وكان لها دورها بإحباط جزء كبير من تفعيل الحظر النفطي على الغرب

جاء قرار فرض الحظر عام ١٩٦٧ في يونيو بداية فصل الصيف، عندما كان الطلب على النفط في نصف الكرة الشمالي منخفضًا، في حين أن أزمة النفط ١٩٥٦ وقعت في أكتوبر حين اقترب الشتاء وازداد الطلب، ولم يكن الحظر مفاجئًا مثل عام ١٩٥٦، فقد كان التوتر في منطقة الشرق الأوسط ظاهرًا وواضحًا للجميع منذ ما يقرب من شهر قبل بداية الأزمة، وهو ما أعطي للمختصين الفرصة لوضع الخطط والسياسات للتغلب على الأزمة.

حرصت الولايات المتحدة أثناء معالجتها للأزمة على بقاء علاقتها قوية بفنزويلا وإيران، حيث كانتا عاملاً مهمًا ومؤثرًا في تخطي الأزمة، فقامت فنزويلا بزيادة الإنتاج للاستفادة من النقص الناجم عن حظر النفط العربي وإغلاق قناة السويس وإيران رغم أنها دولة إسلامية فإن نفطها لم يتوقف عن الوصول إلى الولايات المتحدة، بل قامت بزيادة الإنتاج، والتصدير إلى بريطانيا وألمانيا، الهدفان الرئيسيان للمقاطعة العربية في أوروبا.

سمح نظام التوزيع المتشابك في شركات النفط الغربية أن يصل النفط إلى الدول المفروض عليها الحظر، حتى ولو كان الشحن المباشر ممنوعًا؛ فرغم الضمانات المكتوبة قبل تحميل أي ناقلة، بعدم إيصال النفط إلى البلاد المستهدفة، كانت بعض الدول الأوروبية التي يصل إليها النفط العربي، تقوم بإعادة تصديره عبر أطراف ثالثة، خصوصًا بعد تفعيل خطة الطوارئ بين دول منظمة التعاون الأوروبية والولايات المتحدة.

حالة الغضب العارمة التي اجتاحت العالم العربي بعد العدوان الإسرائيلي فرضت ضغوطًا هائلة على الدول العربية المنتجة للنفط للتضامن مع الدول العربية التي تواجه العدوان، لذا جاءت تصرفاتها مرتبكة فاجتمعت في بغداد تحت ضغط الأزمة واتخذت قرارات كبيرة ومتشعبة دون أن تكون هناك آلية واضحة لتنفيذها وبدا أن هذه القرارات للتهديد والاستهلاك الإعلامي وليس للتنفيذ.

لم تقم الدول العربية بتأسيس فريق لإدارة الأزمة بشكل علمي متكامل يتعامل مع المتغيرات التي تطرأ عليها طبقًا للقوة الفاعلة والمؤثرة فيها، ويرصد آثار الحظر وردود الفعل العالمية أولاً بأول، بما يسمح بتلافي نقاط الضعف وتعظيم نقاط القوة، وكان واضحًا أن هناك خطرًا كبيرًا على الولايات المتحدة وحلفائها، إذا ما كانت هناك سياسة نفطية عربية متماسكة في إدارته، ورغم ما كان يقال عن المصادر البديلة للنفط العربي، فإنها كانت معرضة لمخاطر وتحتاج لسنوات عديدة لتحقق نجاحًا في سد احتياجات أوروبا الغربية والولايات المتحدة من النفط العربي.

مدة الحظر كانت قصيرة فلم تحدث أثرًا كبيرًا على الاقتصاد الغربي، فإذا استمر لعدة أسابيع كانت ستنشأ مشكلة كبيرة في النقل والإمداد، وكان يجب وقف صادرات النفط لمدة ستة أشهر، لكي يظهر أثر الضغط على أوروبا، وإن زادت المدة كانت مخزونات الطوارئ ستنخفض بشكل خطير، وازدادت فرص الاضطرابات الاقتصادية، ولكن قيام بعض الدول العربية برفع الحظر بعد أسبوع منع هذا السلاح العربي من اختبار قوته الفعلية، في ظل توفر مخزون نفطي في أوروبا.

ظهر واضحًا أن الخلافات العربية – العربية ألقت بظلالها بكل قوة على تنفيذ الحظر وبدا أن كل دولة تضع مصلحتها وتحالفاتها الدولية أولاً قبل التعاون العربي، وساعد على ذلك الهزيمة السريعة التي مني بها العرب، فمع كل اجتماع لمسئولي

النفط العرب كان واضحًا أثر الخلافات السياسية على قضية الحظر، ولم يتفقا منذ اجتماعهم الأول في بغداد عند بدء العدوان وحتى رفع الحظر في الخرطوم.

أوقف الحظر تمادي الولايات المتحدة في دعم إسرائيل بلا حدود، بعد انتصارها؛ فحتى رفع الحظر في ٢ سبتمبر، امتنعت عن اتخاذ الإجراءات التي كان يمكن تفسيرها على أنها معادية للدول العربية، من أجل عدم إيجاد المبرر لها لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

حظر النفط عام ١٩٦٧ كان المرة الأولى، التي يجمع فيها العرب على استخدم النفط، بشكل جماعي كسلاح سياسي، مما سمح بتجاوز الحاجز النفسي، لفرض حظر نفطي، على دول غربية كبيرة، تمتلك من أنواع القوة، ما يهدد عروش هذه الحكومات، وساعد الحظر على تخفيف الضغط على الحكومات العربية من شعوبها واستعادة بعض الثقة في كرامتها واحترامها، عوضًا عما فقدته على أرض المعركة.

الاختصارات

CAB: Cabinet Office (U K)
FRUS: Foreign Relations of the United States (USA)
NARA: National Archives and Records Administration (USA)
NSC: National Security Council (USA)
OECD: Organization for Economic Cooperation and Development (EU)

مصادر ومراجع البحث:

أولاً الوثائق غير المنشورة:

وثائق مجلس الوزراء البريطاني

CAB/128/42, C C(67) 33 CAB/128/42, C C (67) 43rd Conclusions
CAB 129/131/12, C (67) 112 CAB/129/131 -C (67) 113
CAB: 129/132- C (67) 123 CAB: 129/132- C (67) 126
CAB 129/132/16 C (67) 136 CAB: 129/133/9, C (67)149

وثائق الرئيس الأمريكي ليندون جونسون

Johnson Library, National Security File, NSC Special committee Files:

- NSC Special Committee Memos—Mc George Bundy,
- NSC Special Committee Files, Economic [1 of 2]
- NSC Special Committee Files, Economic [2 of 2] Aramco cable.

وثائق الأرشيف الأمريكي

National Archives and Records Administration (NARA), RG 59, Records of the Department of State, Central Files:

1967– 69, PET 17–1 ARAB. 1967– 69, POL27 ARAB–ISR.
1967 –69, PET 6 IRAN. 1967 –69, PET 17 –1IRAQ.
1967 –69, PET 17 IRAQ–TURK. 1967 –69, PET 17 FR-IRAQ.
1967–69, PET 2 GERW. 1967 –69, PET ٦ Kuwait.
1967–69, PET 17–1 LIBYA. 1967 – 69, POL 2 KUW.
1967–69, PET 3 OECD. 1967 –69, PET 6 SAUD.
1967–69, PET 17 SAUD. 1967–69, PET 17 SAUD US.
1967 – 69, PET12–3 US.

ثانيا: الوثائق الأجنبية المنشورة:

American Foreign Policy: Current Documents 1967.
Lyndon B. Johnson: Public Papers of the Presidents of the United States: Lyndon B. Johnson, 1967, Book I, US Government Printing Office, Washington, 1968.
Susan K. Holly(ed), David S. Patterson (G.ed) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XXXIV, Energy Diplomacy and Global Issues, United States Government Printing Office, Washington, 1999.

ثالثا: المراجع العربية والأجنبية:

إبراهيم شهداد: تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الولي حتى عام ١٩٧٣، ط١ ، مطابع قطر الوطنية ، الدوحة، ١٩٨٥.

أحمد سعيد نوفل: ملامح الصراع العربي – الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حتى كامب ديفيد، دراسة ضمن كتاب الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، ط ١ ، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن ١٩٩٩

بطرس بطرس غالي: قضايا عربية ، ط ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٧.

سعيد محيو : فلسفة القرار ٢٤٢ السياسة الأمريكية بين الثابت والمتحول، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٥

طلحة جبريل: محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس وزراء الحكومة الليبية الأسبق، ط١، طوب للاستثمار والخدمات ، الرباط ١٩٩٦.

عبد الله الطريفي: البترول العربي سلاح في المعركة، دراسات فلسطينية عدد ٢٠ مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٧.

مالكوم كير : عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ – ١٩٧٠ ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، ط ١ سلسلة تاريخ المصريين عدد ٩٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٧

محمد حسنين هيكل : الانفجار ١٩٦٧ ، حرب الثلاثين سنة ، ط ١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٠.

محمود صالح منسي: فرنسا وإسرائيل، القاهرة، ٢٠٠٠.

ميشيل ب. أورين : ستة أيام من الحرب حزيران ١٩٦٧ وصناعة شرق أوسط جديد ، نقله إلى العربية، إبراهيم الشهابي، ط ١ ، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٥

Beverley Milton-Edwards and Peter Hinchcliffe: Conflicts in the Middle East since 1945, Third edition, Routledge, London, New York, 2008.

Robert W. Stookey: America and the Arab States: An Uneasy Encounter, John Wiley and Sons, New York, 1975.

Walter Laqueur; The Struggle for the Middle East, Routledge and Kegan Paul, London, 1969,

George W. Stocking; Middle East Oil, A Study in Political and Economic Controversy Nashville, TN: Vanderbilt University Press, 1970

رابعًا: الدوريات العربية والأجنبية:

الأخبار مايو ، يونيو، يوليو ١٩٦٧

الأهرام مايو ، يونيو، يوليو ١٩٦٧

الجمهورية مايو – يونيو ١٩٦٧

المدينة المنورة السعودية: يونيو ١٩٦٧

المساء مايو – يونيو ١٩٦٧

Daily Telegraph, August, 1967

Financial Times, June – August 1967.

The Guardian, June, 1967.

The Guardian Manchester, August, 1967

The Journal of International Law and Economics, 9, 1974

The New work Times, June - Dec., 1997

World Today, October 1967, April, 1968,

www.libya-watanona.com/adab/shukri/ss13078a.htm

هوامش الدراسة:

(١) عبد الله الطريفي: البترول العربي سلاح في المعركة، دراسات فلسطينية عدد ٢٠ مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٧، ص ص ٧، ٨، ٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن امتيازات النفط في المنطقة العربية يراجع، إبراهيم شهداد: تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الولي حتي عام ١٩٧٣، ط١، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٥، ص ص ٣٣ – ٤٩، ٥٣ – ١٢٦

(3) Susan K. Holly(ed), David S. Patterson (G.ed) Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Vol. 34, Energy Diplomacy and Global Issues, United States Government Printing Office, Washington, 1999, A Memorandum From the Director of the Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs to the Deputy Assistant Secretary of State for Economic Affairs, May23, 1967, No.228.

(٤) عبد الله الطريفي: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤، ١٥، ١٩.

(5) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., A Memorandum of a Briefing by Director of Central Intelligence McCone, Washington, June 29, 1967, No. 252 .

(٦) اللجنة الفرعية للأمن النفطي مكونة من مسئولي وزارة الداخلية الأمريكية وموظفين فنيين كبار من شركات النفط الأمريكية يراجع في ذلك:

FRUS, Vol.,34, Op. Cit., A Memorandum From the Director of the Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs ,Oliver to the Deputy Assistant Secretary of State for Economic Affairs, Fried, May 23, 1967, No.228.

(٧) هي اللجنة المسئولة عن تنظيم إمدادات الوقود للولايات المتحدة وحلفائها وتتكون من مسئولين بارزين من وزارة الداخلية الأمريكية ومدراء شركات النفط الأمريكية التي لها امتيازات خارج الولايات المتحدة وكانت آخر أعمال اللجنة أثناء أزمة السويس ١٩٥٦ يراجع:

FRUS, Vol.,34, Op. Cit., A Memorandum From the Director of the Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs, Oliver to the Deputy Assistant Secretary of State for Economic Affairs, Fried, May 23, 1967, No.228.

(8)Ibid.

(9)FRUS, Vol., 34, Op. Cit. A Memorandum From the Director of the Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs, to the Deputy Assistant Secretary of State for Economic Affairs, May 23, 1967, No.228

(10)FRUS, Vol.,34, Op. Cit.,A Memorandum From the Director of the Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs, to the Deputy Assistant Secretary of State for Economic Affairs, May 23, 1967. No.228

(11)FRUS, Vol.,34, Op. Cit.,A Memorandum From the Director of the Office of Fuels and Energy, Bureau of Economic Affairs, to the Deputy Assistant Secretary of State for Economic Affairs, May 23, 1967. No.228

(12)NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1 967 –69, PET 6 SAUD, from Bromley Smith to Mr. Ben Read, White House, May 24, 1967.

(١٣) منذ منتصف مايو ١٩٦٧ كانت هناك حالة من الشحن الإعلامي اتساقا مع ما يحدث علي الصعيدين السياسي والعسكري، مما كان لها أثرها داخل مصر وخارجها، ونظرة علي صحف هذه الفترة، ندرك إلى أي حد كانت الأمور تسير، لمزيد من التفاصيل يراجع، الأهرام ١٦ مايو – ٤ يونيو ١٩٦٧، الأخبار ٢٢ مايو – ٤ يونيو ١٩٦٧، المساء ١٥ مايو – ٤ يونيو ١٩٦٧، الجمهورية ١٧ مايو – ٤ يونيو ١٩٦٧

(14)NAR A, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1 967 –69, POL 27 ARAB–ISR, Telegram 2029 from Baghdad, May 29; 1967.

(١٥) جريدة الجمهورية المصرية ٦ يونيو ١٩٦٧.

(١٦) ميشيل ب. أورين : ستة أيام من الحرب، حزيران ١٩٦٧ وصناعة شرق أوسط جديد، نقله إلى العربية، إبراهيم الشهابي، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٥، ص ص ٣٧٠، ٣٧١.

(17)FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, June 6, 1 967, No.232.

(١٨) للمزيد يراجع: مالكوم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ – ١٩٧٠، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، ط ١ سلسلة تاريخ المصريين عدد ٩٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ ص ص ٢٣٤ – ٢٣٨

(19) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Letter From John Mc Cloy to Secretary of State Rusk, New York, June 5, 1967, No.231

(20) Johnson Library, National Security File, NSC Special committee Files, NSC Special Committee, Memos—Mc George Bundy, memorandum from Saunders to Bundy, June 8; 1967.

(21) Robert W. Stookey: America and the Arab States: An Uneasy Encounter, John Wiley and Sons, New York, 1975, pp. 208, 209.

٢٢ – لمزيد من التفاصيل عن المظاهرات والإضرابات في شركات النفط والعدوان الإسرائيلي خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٦٧ يراجع؛ الأهرام ٩ يونيو – ٣١ يوليو ١٩٦٧، الأخبار ٨ يونيو – يوليو ١٩٦٧ .

(23) The New work Times, June 11, 13, 1997.

(24)- NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1 967 –69, PET 1 7 –1 IRAQ, Telegram No. 2099 from Baghdad, June 6, 1967.

(25) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967 –69, PET ٦ Kuwait, Telegram from Kuwait, No. 1262 June 6, 1967.

(26) NARA, Records of the Department of State, Central Files, RG 59, 1967 –69, PET 1 7 –1 ARAB, Telegram from Kuwait, No. 1305, June 11; 1967.

(27) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967 –69, PET ٦ Kuwait, Telegram from Kuwait, No. 1262 June 6, 1967.

(28) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, June 11 , 1967 ,No. 239.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل يراجع، طلحة جبريل: محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس وزراء الحكومة الليبية الأسبق، ط١، طوب للاستثمار والخدمات، الرباط ١٩٩٦، ص ص ٢٨٨، ٢٨٩ .

(30) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Algeria to the Department of State, Algeria, June 9, 1 967, No. 237.

٣١ - The Guardian, June 7, 1967.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن مصالح بريطانيا في العالم العربي ومخاطر الأزمة النفطية عليها يراجع،

CAB: 129/132- C (67) 123, Arab Attitudes and British Economic Interests in the Middle East, July 7, 1967.

(33) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967 –69, PET 1 7 –1 IRAQ, Telegram from Baghdad, No. 2099, June 6; 1967.

(34) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Kuwait to the Department of State, June 10, 1967, No. 238.

(35) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, June 11 , 1967 , 239.

(36) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, June 15, 1967, No. 243.

(37) NARA, Records of the Department of State, Central Files, RG 59, 1 967–69, POL 27 ARAB–ISR Telegram from London to the Department of State, No. 10336, June 13; 1967.

(38) Johnson Library, National Security File, NSC Special Committee Files, Economic [2 of 2], Aramco cable PC 7683 from Dhahran, June 10, 1967.

(39) NARA, Records of the Department of State, Central Files, RG 59, 1 967–69, POL 27 ARAB–ISR Telegram from Kuwait to the Department of State, No. 1319, June11; 1967.

(40) Johnson Library , National Security File, NSC Special Committee Files, Telegram from Kuwait to the Department of State, No. 1322, June11; 1967.

(41) CAB: 129/132- C (67) 126, the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(42) FRUS, Vol.,34, Op. Cit. ,A Memorandum of Conversation, Washington, July 18, 1967, No. 258

(43) New York Times, June17, 1967.

(44) Beverley Milton-Edwards and Peter Hinchcliffe: Conflicts in the Middle East since 1945, Third edition, Routledge, London, New York, 2008, PP. 15, 16.

(٤٥) أحمد سعيد نوفل:ملامح الصراع العربي – الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حتي كامب ديفيد، دراسة ضمن كتاب الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، ط ١، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن ١٩٩٩، ص١٢٣.

(٤٦) بطرس بطرس غالي: قضايا عربية، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧ ص ص، ٢٠، ٢٤، ٢٥.

(47) NARA, Records of the Department of State, Central Files, RG 59, 1967 – 69, POL 2 KUW, Memorandum of Conversation, June 12; 1967.

(٤٨)الأهرام ٢٠ – ٢٢ يونيو ١٩٦٧.

(49) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Department of State to the Embassy in Libya, Washington, June16, 1967,No. 244.

(50) NARA, Records of the Department of State, Central Files, RG 59, 1967 –69, PET 1 7 –1 LIBYA. Telegram No. 21 3238 to Tripoli, June 20, 1967.

(51) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, June 22, 1967, No. 247.

(52) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, June 30, 1967 ,No. 253.

(53) CAB/129/131 -C (67) 113 Petoleum Prices, Memorandum by the Minister of Power, June 28, 1967.

(54) CAB 129/131/12, C (67) 112, the Arab Oil Situation: Russian Oil, and Other Aspects, Memorandum by the Minister of Power, June 27, 1967.

(55) CAB/129/131 -C (67) 113 Petoleum Prices, Memorandum by the Minister of Power, June 28, 1967.

(56) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., A Memorandum of a Briefing by Director of Central Intelligence John McCone, Washington, June 29, 1967, No. 252

(٥٧)لمزيد من التفاصيل عن تصريح الرئيس الأمريكي يراجع النص كاملاً في:

Lyndon B. Johnson: Public Papers of the Presidents of the United States: Lyndon B. Johnson, 1967, Book I, US Government Printing Office, Washington, 1968, pp.630–635.

(58) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State, London, June 3, 1 967, No.230.

(٥٩) ميشيل ب. أورين : مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

(60) CAB/128/42- CC (67) 33 CONCLUSIONS of a Meeting of the Cabinet, May30, 1967.

(61) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Letter From the Manager of the Government Relations Department, Standard Oil Company of New Jersey to the Assistant Secretary of the Interior for Mineral Resources, New York, June8, 1967, No. 234.

(62) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Letter From Secretary of State Rusk to Secretary of the Interior Udall, Washington, June 8, 1 967, No.235.

(63) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1 967 – 69, PET12–3 US, Circular telegram No. 210177, June 11, 1967.

(64) New York Times, June 13, 1967.

(65) Financial times, June 8, 1967.

(٦٦) حذر شارل ديجول رئيس فرنسا وزير خارجية إسرائيل أبا ايبان في ٢٤ مابو من قيام إسرائيل بأي عدوان وأن فرنسا ستدينه إذا تم، للمزيد يراجع، ميشيل ب. أورين: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٤، ١٩٥.

(67) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in France to the Department of State, June 9, 1967 , No.236.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن سياسة فرنسا خلال الأزمة بشكل كامل يراجع، محمود صالح منسي: فرنسا وإسرائيل، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٢٢ – ٢٣٦ .

(69) CAB: 129/132- C (67) 126, the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(70) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Mission to the Organization for Economic Cooperation and Development to the Department of State Paris, June12, 1967 , No. 241.

(71) CAB: 129/132- C (67) 126, the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(72) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Mission to the Organization for Economic Cooperation and Development to the Department of State Paris, June12, 1967 , No. 241.

(٧٣) والتر جيمس ليفي خبير نفط أمريكي من أصول ألمانية عمل في مجال النفط منذ عام ١٩٣٣ بعد أن هاجر إلى بريطانيا وبعد الحرب العالمية الثانية هاجر إلى الولايات المتحدة والتحق بالعمل بوزارة الخارجية الأمريكية، والبيت الأبيض، له الكثير من الدراسات والاستشارات في مجال النفط، توفي يوم الأربعاء ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ لمزيد من التفاصيل يراجع The New York Times, Dec. 15, 1997

(74) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Memorandum From the Assistant Secretary of State for Economic Affairs to the Under Secretary of State, June 12, 1967, No. 242.

(75) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Memorandum From the Assistant Secretary of State for Economic Affairs to the Under Secretary of State, June 12, 1967, No. 242.

(76) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Circular Telegram From the Department of State to the Embassy in France, Washington, June 17, 1967, No. 245.

(77) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Circular Telegram From the Department of State to the Embassy in France, Washington, June 1 7 , 1967 No. 245.

(78) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Department of State to the Embassy in Germany, Washington, June 9, 1967 ,No. 246.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل عن موقف فرنسا النفطي قبيل اجتماع منظمة التعاون الأوروبية في باريس يراجع:

FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in France to the Department of State, Paris, June 27 , 1967 ,No. 250.

(80) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Mission to the Organization for Economic Cooperation and Development to the Department of State, Paris, June 27, 1967, No. 251.

(81) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Mission to the Organization for Economic Cooperation and Development to the Department of State, Paris, June30, 1967,No .254.

(82) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Mission to the Organization for Economic Cooperation and Development to the Department of State, Paris, July 21, 1967, No. 259

(٨٣) يراجع في ذلك:

CAB/128/42, C C(67) 43rd Conclusions, Conclusions of A Meeting, June 29, 1967, 45th Conclusions, July 6, 1967

(٨٤) صحيفة المدينة المنورة السعودية ٢٩ يونيو ١٩٦٧

(85) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, Washington, July 11, 1967, No. 257.

(86) CAB: 129/132- C (67) 126, the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(87) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967 –69, PET 1 7 IRAQ–TURK; PET 17 FR-IRAQ, Telegram 21 9506 to Baghdad, June 30; 1967, and telegram 1 0805, from London, June 29;1967.

(88) CAB: 129/132- C (67) 126, the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(89) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, June 30, 1967 ,No. 253.

(٩٠) في ١ يوليو ١٩٦٧ شكل الحكومة الليبية الجديدة عبد القادر عبد القادر البدري وزير الإسكان والأملاك الحكومية في الحكومة السابقة واستمرت هذه الحكومة حتي ٢٥ اكتوبر ١٩٦٧ واحتفظ وزير النفط الليبي خليفة موسى بمنصبه في هذه الحكومة، يراجع:
www.libya-watanona.com/adab/shukri/ss13078a.htm

(91) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, July 6, 1967, No.255.

(92) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Embassy in Libya to the Department of State, Tripoli, July 6, 1967, No.255.

(93) CAB/128/42, CC (67) Conclusins of A Meeting, June 29, 1967, CAB: 129/132- C (67) 126 the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(94) NARA, Records of the Department of State, RG 59, Central Files, 1967 –69, PET 6 IRAN, memorandum from Solomon to Eugene Rostow, July 10, 1967.

(95) CAB: 129/132- C (67) 126, the Oil, Supply Situation and the United Kingdom, Note by the Minister of Power, July 10, 1967.

(٩٦) محمد حسنين هيكل : الانفجار ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص ص ٩١٠، ٩١١.

(97) CAB 129/132/16 C (67) 136, the Oil Supply Situation, Memorandum by the Minister of Power, July 21, 1967.

(98) FRUS, Vol.,34, Op. Cit., Telegram From the Department of State to the Embassy in Saudi Arabia, Washington, July 11, 1967, 8:45 p.m. No. 257.

٩٩ – ميشيل ب. أورين : مرجع سبق ذكره ص ٥٧٣ .

(100) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 17 SAUD US, Airgram A–41 from Jidda, July 26, 1967.

(101) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 17–1 ARAB, Circular Airgram CA–1232, August 12, 1967.

(102) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 17 SAUD US, Airgram A–41 from Jidda, July 26, 1967.

(103) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 2 GERW, Airgram from the Embassy in Germany to the Department of State, Bonn, August 4, 1967.

(104) FRUS, Vol., 34, Op. Cit. 261. Airgram from the Embassy in the United Kingdom to the Department of State, London, August 3, 1967.

(105) The Guardian Manchester, Aug. 22, 1967, Financial Times, Aug. 31, 1967.

(106) Daily Telegraph, August 16, 1967.

(107) Johnson Library, National Security File, NSC Special Committee Files, Economic [1 of 2]) Telegram 18475 to Jidda, August 9, 1967.

(108) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 17–1 ARAB, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts, Washington, August 25, 1967.

(١٠٩) مالكوم كير : مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦ .

(١١٠) محمد حسنين هيكل : مرجع سبق ذكره، ص ٩٣٢.

(111) World Today, October 1967.

(112) American Foreign Policy: Current Documents 1967, pp. 590–591.

(113) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 17–1 ARAB, Telegram 941 from Tripoli, September 5; 1967.

(114) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 17 SAUD, Telegram 874 from Jidda, September 2; 1967.

(115) CAB 129/133/9, C (67)149, the Oil Situation, Memorandum by the Minister of Power, September12, 1967.

(116) NARA, RG 59, Records of the Department of State, Central Files, 1967–69, PET 3 OECD. Circular Information Airgram from the Department of State to Certain Posts, Washington, October 20, 1967.

(١١٧) للاطلاع على نص القرار باللغة العربية والإنجليزية، يراجع سعيد محيو : فلسفة القرار ٢٤٢ السياسة الأمريكية بين الثابت والمتحول، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٥ ص ص ١٢٥ – ١٢٦، ١٢٨ – ١٢٩.

(118) Beverley Milton-Edwards & other: Op. Cit. p. 16.